

مدى الإختلاف بين الموازنات الفرعية للموازنة العامة فى مصر لأغراض ترشيدالعجز: دراسة تطبيقية

دكتور/ محسن عبيد عبد الغفار يونس عزام

مدرس بقسم المحاسبة كلية التجارة جامعة المنوفية

ملخص

يهدفُ البحثُ للتعرف على محدداتِ عجزِ الموازنة العامة في مصر على مدى عشر سنوات مالية معتمداً على بيانات الفترة من 2007/2006 إلى 2016/2015 من خلال تحليل مدى جوهرية التباين بين الموازنات الفرعية المدرجة بالموازنة العامة، بالإضافة لتركيزه على التنبؤ بالعوامل الأكثر تأثيراً في عجز الموازنة العامة وموازناتها الفرعية حتى يتسنى الحد من عجز الموازنة، واعتمدَ البحث على مجموعة أساليب إحصائية لإختبار فروضه منها تحليل التباين في اتجاه واحد وتحليل الارتباط والانحدار المتعدد بالإضافة للإحصاءات الوصفية، ولقد كشفت نتائج البحث عن وجود تباين جوهري بين الموازنات الفرعية المدرجة في الموازنة العامة فيما يتعلق بعدة بنود مثل الأجور والفوائد والدعم والأصول المالية وغير المالية والضرائب، كما كشفت النتائج عن وجود علاقة إرتباط طردية قوية عالية المعنوية بين العجز الكلي والعجز النقدي بالموازنة العامة بالإضافة لوجود علاقة عالية المعنوية وطردية وقوية بين نسبة الأجور والفوائد والدعم من ناحية والعجز الكلي بالموازنة من ناحية أخرى، كما أشارت النتائج لإمكانية تفسير نحو 83.9% من التغيرات في نسبة العجز الكلي بالموازنة العامة في مصر إستناداً على نسبة الفوائد ونسبة الأصول المالية المحلية والأجنبية.

الكلمات المفتاحية:

عجز الموازنة الكلي، عجز الموازنة النقدي، المحددات المحاسبية، مصر

Abstract

The research aims to identify the determinants of general budget deficit in Egypt throughout the period 2006/2007 to 2015/2016. Additionally, it aims to analyze the significance of variance among sub-budgets included in the general budget besides its concentration to predict the most effective variables of the general budget deficit and its sub-budgets in order to decrease the budget deficit. The research uses a bunch of statistical techniques to examine its hypotheses such as ANOVA, correlation analysis, stepwise regression besides some other descriptive statistics. The results concluded that there is significant variance among sub-budgets related to wages, interest, financial and nonfinancial assets, subsidiary and tax. Moreover, the results revealed to a significant positive strong relationship between each of interest, wages and subsidiary and budget deficit besides highly significant relationship between monetary and total deficit in the budget. In addition, the results indicated that interest and foreign and local financial assets could explain approximately 83.9% of changes in budget deficit.

Key Words: Total deficit of budget, monetary deficit of budget, Egypt, Accounting determinants.

1- مشكلة البحث

يُعتبر عجز الموازنة العامة عرض لا مرض، ومع ذلك يظلُّ التساؤل قائماً بشأن السبيل لعلاج هذا العجز وما إذا كانَ بالفرضِ أم بالقرضِ، خاصةً وأنَّ ظاهرةَ عجز الموازنة منتشرة في معظم الدول المتقدمة والدول النامية على حدٍ سواء، وفي سياقِ المؤشراتِ العامة لعجز الموازنة العامة في بعضِ الدول الأوربية تبيَّن أنَّه في عام 2013 على سبيلِ المثال ظهرَ عجزُ الموازنة كنسبةٍ من الناتج المحلي الإجمالي بأعلى معدل له في اليونان بنحو 12.7% ثمَّ تحقَّقَ عجز في الموازنة بمعدلاتٍ مختلفة في معظمِ دول الإتحاد الأوربي ففي أيرلندا بلغَ عجز الموازنة 7.2%، إسبانيا 7.1%، المملكة المتحدة 5.8%، كرواتيا 4.9%، سلوفينيا 4.7%، فرنسا وبولندا 4.3%، إيطاليا 3%، ويُسْتَتى من ذلك ألمانيا التي لم تحقَّقَ عجز في ذلك العام ولوكسمبورج التي حققت فائضاً في الموازنة بنحو 0.1% من الناتج المحلي الإجمالي (Jasevisine and Rudzionyte, 2015).

وتحتلُّ مصر مكانها بين الدولِ النامية التي تُعاني من عجزٍ مزمن في الموازنة العامة للدولة حيثُ وصلت نسبة العجزِ إلى الناتج المحلي الإجمالي إلى معدلاتٍ تُستدعي القلق على مصيرِ الأجيال القادمة و تُقرضُ البحث عن سبيلِ العلاج المتاحة، خاصةً وأنَّ إعداد الموازنة العامة للدولة في مصر يَستندُ على المنهج النوعي والذي يُؤخذ عليه مجموعة من الإنتقادات أهمُّها تركيزه على بنودِ الصرف لكل نوعٍ داخل مجموعته بدلاً من التركيز على أسبابِ الصرف، الإهتمام بالمدخلات بصرفِ النظر عن المخرجات، إعتماؤه على إجراء تعديلاتٍ نمطية بالزيادة أو النقص على المصروفات في الفترة السابقة بالإضافة لكون هذا المنهج يَستندُ في جوهره على التقديرات دونَ مراعاة لكفاءة وفعالية الإنفاق. كما يتم إعداد الموازنة العامة للدولة بمصر وفقاً للقانون 127 لسنة 1981 الخاص بالمحاسبة الحكومية وتعديلاته الصادرة بالقانون 139 لسنة 2006.

ولقد كُشفت الإحصائياتُ المستنبطة من ربط الحسابات الختامية للموازنة العامة للدولة عن وجود عجز مزمن خلال الفترة من 2007/2006 إلى 2016/2015 وذلك كما هو مبين في الجدول رقم (1)، وتتضمنُ مؤشراتُ عجز الموازنة إشارةً لكلٍ من العجز الكلي والعجز النقدي، حيثُ يُشير العجزُ الكلي في الموازنة العامة للدولة إلى العجزِ النقدي مضافاً إليه صافي حيازة الأصول المالية كما يَعبَسُ العجزُ النقدي الزيادة في المصروفات الحكومية عن الإيرادات الحكومية، والمصروفات الحكومية تُبَوَّبُ

فى الأجر والتعويضات، شراء السلع والخدمات، شراء الأصول غير المالية، سداد فوائد القروض، الدعم والمنح والمزايا الإجتماعية، والمصروفات الأخرى. كما تُبَوَّبُ الإيرادات الحكومية فى الضرائب والمنح والإيرادات الأخرى، ويمثل العجزُ أياً كان عجزاً كلياً أو نقدياً أحد أهم تحديات إعداد الموازنة العامة فى مصر نظراً لضرورة البحث سنوياً عن مصادر تمويل لهذا العجز لتحقيق أهداف الموازنة العامة للدولة وخطط للتنمية بالإضافة للسيطرة على الآثار السلبية لعجز الموازنة العامة على الإقتصاد بل والمجتمع بأسره ، ولقد باتت عجز الموازنة العامة بمعدلات عالية تدعو للقلق ومن ثمَّ وجب دراسة وتحليل أسباب هذا العجز ومحدداته وأماكن تواجده حتى يتسنى اتخاذ الإجراءات التصحيحية اللازمة لسد هذا العجز أو على الأقل الحد منه وترشيده فى الوقت المناسب.

وتكمن مشكلة البحث فى تحليل أهم محددات العجز فى الموازنة العامة للدولة والموازنات الفرعية المكونة لها وهى موازنة الجهاز الإدارى وموازنة الإدارة المحلية وموازنة الهيئات الخدمية من منظور محاسبى وذلك من خلال دراسة وتحليل ربط الحسابات الختامية الخاصة بهذه الموازنات، حيث تشمل موازنة الجهاز الإدارى الحكومة المركزية وقطاع الرئاسة، بينما تشمل موازنة الإدارة المحلية المحافظات والمراكز والمدن والأحياء والقرى، فى حين تتضمن موازنة الهيئات الخدمية فى مصر نحو 168 هيئة وفقاً لما ورد بموازنة الهيئات الخدمية للسنة المالية 2018/2017 ، وهذه الهيئات الخدمية مبنية فى عشر قطاعات رئيسية خاصة بالخدمات العامة،الدفاع والأمن القومى،النظام العام والسلامة العامة،الشئون الإقتصادية، حماية البيئة، الإسكان والمرافق،الصحة،الشباب والثقافة، التعليم، والحماية الإجتماعية. وجوهر المشكلة البحثية يتمثل فى محاولة الكشف عن محددات عجز الموازنة العامة للدولة من منظور محاسبى بشكل عام بالإضافة للتعرف على أكثر الموازنات الفرعية الثلاثة المشار إليها مساهمة فى تحقيق العجز بالموازنة العامة، ومن ثمَّ القيام بإقتراح وسائل الحد من عجز الموازنة العامة ككل وترشيده. ويلاحظ من البيانات الواردة فى الجدول رقم (1) وجود معدلات عالية لنسبة العجز إلى الإستخدامات فى الموازنة العامة للدولة حيث بلغ الحد الأقصى للعجز الكلى نحو 36.00% فى السنة المالية 2013/2012 فى حين بلغ الحد الأدنى للعجز الكلى 19.10% فى السنة المالية 2009/2008 .

جدول رقم (1)

نسب العجز بالموازنة العامة للدولة إلى الإستخدامات

السنة المالية	العجز الكلى %	العجز النقدي %
2007/2006	%21.7	%16.6
2008/2007	%20.8	%20.7
2009/2008	%19.1	%18.4
2010/2009	%24.7	%24.7
2011/2010	%30.7	%31.2
2012/2011	%32.6	%32.7
2013/2012	%36.0	%35.7
2014/2013	%30.9	%29.6
2015/2014	%28.4	%27.2
2016/2015	%31.1	%29.9

ومن ناحيةٍ أخرى، يُوجد تقاربٌ في العجز الكلى والعجز النقدي خلال الفترة المشار إليها ويرجعُ ذلك إلى أثرٍ صافى قيمة حيازة الأصول المالية في تعديل العجز النقدي وصولاً إلى العجز الكلى للموازنة العامة للدولة. ويُمكنُ بلورة المشكلة البحثية الحالية في مجموعة التساؤلاتِ أهمها:

1/1 هل يُوجد تباين جوهري بين الموازنات الفرعية الثلاثة المدرجة بالموازنة العامة للدولة وهي موازنة الجهاز الإداري، موازنة الإدارة المحلية، موازنة الهيئات الخدمية من حيث العجز الكلى أم لا ؟

2/1 هل يُوجد تباين جوهري بين الموازنات الفرعية الثلاثة المدرجة بالموازنة العامة للدولة وهي موازنة الجهاز الإداري، موازنة الإدارة المحلية، موازنة الهيئات الخدمية من حيث العجز النقدي أم لا ؟

3/1 هل يوجد تباين جوهري بين الموازنات الفرعية الثلاثة المدرجة فى الموازنة العامة للدولة وهى موازنة الجهاز الإدارى، موازنة الإدارة المحلية، موازنة الهيئات الخدمية من حيث صافى حيازة الأصول المالية أم لا ؟

4/1 هل يوجد تباين جوهري بين الموازنات الفرعية الثلاثة المكونة للموازنة العامة للدولة وهى موازنة الجهاز الإدارى، موازنة الإدارة المحلية، موازنة الهيئات الخدمية من حيث المصروفات الحكومية أم لا ؟

5/1 هل يوجد تباين جوهري بين الموازنات الفرعية الثلاثة المدرجة فى الموازنة العامة للدولة وهى موازنة الجهاز الإدارى، موازنة الإدارة المحلية، موازنة الهيئات الخدمية من حيث الإيرادات الحكومية أم لا ؟

6/1 ما هى طبيعة العلاقة بين العجز الكلى والعجز النقدى بالموازنة العامة للدولة؟

7/1 ما هى العوامل المحددة للعجز على مستوى الموازنة العامة للدولة والموازنات الفرعية المكونة لها؟

2- أهداف البحث

يَسعى البحث لتحقيق مجموعة الأهداف التالية :

1/2 دراسة وتحليل مدى التباين بين موازنة الجهاز الإدارى وموازنة الإدارة المحلية وموازنة الهيئات الخدمية فيما يتعلق بالعجز الكلى.

2/2 دراسة وتحليل مدى التباين بين موازنة الجهاز الإدارى وموازنة الإدارة المحلية وموازنة الهيئات الخدمية فيما يتعلق بالعجز النقدى.

3/2 دراسة وتحليل مدى التباين بين موازنة الجهاز الإدارى وموازنة الإدارة المحلية وموازنة الهيئات الخدمية فيما يتعلق بصافى حيازة الأصول المالية.

4/2 دراسة وتحليل مدى التباين بين موازنة الجهاز الإدارى وموازنة الإدارة المحلية وموازنة الهيئات الخدمية فيما يتعلق بالمصروفات الحكومية.

5/2 دراسة وتحليل مدى التباين بين موازنة الجهاز الإدارى وموازنة الإدارة المحلية وموازنة الهيئات الخدمية فيما يتعلق بالإيرادات الحكومية.

6/2 تحليل طبيعة العلاقة بين العجز الكلى والعجز النقدي بالموازنة العامة للدولة .

7/2 محاولة بناء نموذج مقترح للتنبؤ بمحددات العجز فى الموازنة العامة للدولة والموازنات الفرعية المكونة لها.

3- فروض البحث

فى ضوء المشكلة البحثية وتساؤلاتها وتحقيقا لأهداف البحث يُمكن صياغة مجموعة الفروض البحثية التالية :

1/ 3 لا يوجد تباين جوهري فى العجز الكلى بين موازنة الجهاز الإدارى وموازنة الإدارة المحلية وموازنة الهيئات الخدمية.

2/3 لا يوجد تباين جوهري فى العجز النقدي بين موازنة الجهاز الإدارى وموازنة الإدارة المحلية وموازنة الهيئات الخدمية.

3/3 لا يوجد تباين جوهري فى قيمة صافى حيازة الأصول المالية بين موازنة الجهاز الإدارى وموازنة الإدارة المحلية وموازنة الهيئات الخدمية.

4/3 لا يوجد تباين جوهري فى ربط المصروفات الحكومية بين موازنة الجهاز الإدارى وموازنة الإدارة المحلية وموازنة الهيئات الخدمية.

5/3 لا يوجد تباين جوهري فى ربط الإيرادات الحكومية بين موازنة الجهاز الإدارى وموازنة الإدارة المحلية وموازنة الهيئات الخدمية.

6/3 لا توجد علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية بين العجز الكلى والعجز النقدي بالموازنة العامة للدولة.

7/3 لا يُمكن بناء نموذج مقترح للتنبؤ بمحددات عجز الموازنة العامة للدولة وموازناتها الفرعية.

4- مساهمة البحث وأهميته:

يُمكن عرض مساهمة البحث وأهميته على المستوى العلمى والمستوى العملى على النحو التالى:

1/4 المساهمة العلمية للبحث

تتمثل المساهمة العلمية للبحث فيما يلى:

1/1/4 يُوفّر البحث أدلةً تطبيقيةً إضافيةً بشأن مؤشرات عجز الموازنة العامة للدولة على نحوٍ يفتح المجال أمام المزيد من البحوث المحاسبية التى تستهدفُ الكشفَ عن محددات العجز وسبل ترشيده خلال أطر زمنية مختلفة.

2/1/4 يُساعد البحثُ فى تقييم المنهج النوعى المستخدم فى إعداد الموازنة العامة للدولة من خلال تحليل نتائج تطبيقه بهدف تشجيع البحوث المستقبلية فى مجال المحاسبة الحكومية المعنية بالتحولٍ لمناهجٍ أخرى أكثر كفاءةً وفعاليةً فى إعداد الموازنة العامة مثل منهج البرامج والأداء و منهج الموازنة الصفرية.

3/1/4 يُعتبر هذا البحث إمتداداً لبحوث المحاسبة الحكومية التى تطرقت لآثار الإستمرار فى تطبيق المنهج النوعى فى تقدير إستخدامات وموارد الموازنة العامة للدولة فى محاولة لتطويره خاصةً فى الجوانب التى تُعمق عجز الموازنة العامة للدولة.

4/1/4 يُساعدُ هذا البحث فى طَرَقِ مجالاتٍ بحثيةٍ جديدةٍ تُستهدفُ قياس إنتاجية الإنفاق الحكومى.

5/1/4 يُساعد البحثُ ونتائجُه فى الكشفِ عن مجالاتٍ بحثيةٍ فعّالةٍ فى الحدِ من عجز الموازنة مثل تعظيم الحصيلة الضريبية وتقييم مدى كفاءة وفعالية الإدارة الضريبية ، وتوفير متطلبات ميكنة الفحص الضريبى والإقرارات الضريبية.

2/4 المساهمة العملية للبحث:

تتمثل المساهمة العملية للبحث فيما يلى :

1/2/4 يُساعدُ البحثُ فى توفير معلومات ملائمة للأفراد والجهات التنفيذية والتشريعية والرقابية بشأن التباين فى العجز الكلى فى موازنات الجهاز الإدارى والإدارة المحلية والهيئات الخدمية ومحددات هذا العجز .

2/2/4 يُوفر البحث المعلومات المناسبة للفئات المستفيدة ذات الصلة بشأن التباين في العجز النقدي في موازنات الجهاز الإداري والإدارة المحلية والهيئات الخدمية ومحددات هذا العجز.

3/2/4 يؤدي البحث دوراً هاماً في تفسير التباين في أوجه الإنفاق الحكومي في موازنات الجهاز الإداري والإدارة المحلية والهيئات العامة سواء على مستوى الإجماليات بالموازنة العامة للدولة أو أبواب الصرف بها.

4/2/4 يُقدم البحث تفسيراً لمظاهر التباين في المصروفات الحكومية وبنود الإنفاق الحكومي الأخرى المدرجة في موازنات الجهاز الإداري والإدارة المحلية والهيئات الخدمية بالإضافة لإشارة عن مصدر هذا الاختلاف مما يُساعد في عملية اتخاذ القرارات اللازمة لترشيد أوجه الصرف.

5/2/4 يتطرقُ البحثُ لمظاهر التباين في الموارد الحكومية في موازنات الجهاز الإداري والإدارة المحلية و الهيئات الخدمية ومن ثمّ المساعدة في اتخاذ القرارات اللازمة لتعظيم الموارد الحكومية بالموازنة العامة في مصر.

6/2/4 يُساعدُ البحثُ مخططي السياسات الإقتصادية والنقدية والمالية من خلال الكشف عن محددات العجز في الموازنة العامة وآثاره السلبية على المتغيرات الإقتصادية الكلية للدولة.

7/2/4 يقترحُ البحثُ عدة نماذج إنحدار لتقدير التغيرات في عجز الموازنة على مستوى الموازنة العامة للدولة والجهاز الإداري والإدارة المحلية والهيئات الخدمية، بما يسمَحُ بترشيد القرارات والسياسات المعنية بمشكلة تمويل عجز الموازنة العامة للدولة.

8/2/4 يُقدمُ البحثُ مجموعة من الحلول المقترحة للحد من عجز الموازنة العامة للدولة ومن ثمّ المساهمة في التخفيف من أعبائه على النفقات العامة والموارد الحكومية.

9/2/4 يُشيرُ البحثُ إلى طرق تمويل عجز الموازنة والعواقب الإقتصادية المترتبة على كلٍ منها بما يسمَحُ بعملية المفاضلة بين البدائل المتاحة لتمويل عجز الموازنة في ظل الظروف المحيطة بعملية اتخاذ القرارات.

5- منهجية البحث

تتضمن منهجية البحث عينةً ومجتمعَ البحث بالإضافة لمصادر جمع البيانات والمتغيرات والأساليب الإحصائية المستخدمة في إختبارات الفروض تمهيداً لاستخلاص النتائج وتفسيرها بالإضافة لحدود البحث، ويُمكنُ عرض أهم مكونات المنهجية المستخدمة في البحث كما يلي:

1/5 مجتمع وعينة البحث

يتمثلُ مجتمع البحث في مخرجات قطاع الحسابات الختامية التابع لوزارة المالية والخاصة بالموازنة العامة للدولة والموازنات الفرعية المدرجة بها مثل موازنة الجهاز الإداري وموازنة الإدارة المحلية وموازنة الهيئات الخدمية منذ نشأتها وحتى الآن. بينما تتمثلُ تقتصرُ عينة البحث على ربط الحسابات الختامية المنشورة للموازنة العامة للدولة وموازناتها الفرعية خلال عشر سنوات مالية من 2007/2006 إلى السنة المالية 2015./2016.

2/5 مصادر جمع بيانات البحث

اعتمدَ البحث على البيانات الواردة بربط الحسابات الختامية للموازنة العامة للدولة على مدى عشر سنوات مالية بدءاً من السنة المالية 2007/2006 إلى 2015 /2016 بإعتبارها آخر سنة مالية لربط حساب ختامة الموازنة معتمدة من السلطة التشريعية في تاريخ البدء في الجزء التطبيقي للبحث وهي بيانات صادرة بموجب قوانين رئاسية بعد إعتماها من الجهات التشريعية ومنشورة في الجريدة الرسمية.

3/5 حدود البحث

استهدف البحث محاولة التعرف على محددات عجز الموازنة العامة للدولة في مصر وسبل العلاج المتاحة في الفترة من السنة المالية 2007/2006 إلى السنة المالية 2015/2016 كآخر سنة معتمدة متاحة لربط حساب ختامي الموازنة العامة من السلطة التشريعية ولقد ركز البحث على أبواب الإنفاق الحكومي وأبواب الموارد في كلٍ من الموازنة العامة للدولة وموازنات الجهاز الإداري وموازنة الإدارة المحلية وموازنة الهيئات الخدمية.

4/5 متغيرات البحث

اعتمد البحث على مجموعةٍ من المتغيراتِ البحثية، ويتضمن الجدول رقم (2) أهم هذه المتغيرات وطريقة قياسها.

جدول رقم (2)

متغيرات البحث وطريقة قياسها

م	المتغير	طريقة الحساب
1	نسبة الأجر	الأجر وتعويضات العاملين / الاستخدامات
2	نسبة السلع والخدمات	مشتريات السلع والخدمات / الاستخدامات
3	نسبة الفوائد	الفوائد / الاستخدامات
4	نسبة الدعم والمنح ..	الدعم والمنح والمزايا الإجتماعية / الاستخدامات
5	نسبة المصروفات الأخرى	المصروفات الأخرى / الاستخدامات
6	نسبة الأصول غير المالية	الإستثمارات / الاستخدامات
7	نسبة المصروفات الحكومية	المصروفات بالأبواب الستة الأولى / الإستخدامات
8	نسبة الأصول المالية	صافي حيازة الأصول المالية / الاستخدامات
9	نسبة سداد القروض	أقساط القروض / الاستخدامات
10	نسبة الضرائب	الضرائب / الاستخدامات
11	نسبة المنح	المنح / الاستخدامات
12	نسبة الإيرادات الأخرى	الإيرادات الأخرى / الاستخدامات
13	نسبة الإيرادات الحكومية	الإيرادات بالأبواب الثلاثة الأولى / الاستخدامات
14	نسبة المتحصلات من الإقراض ..	المتحصلات من الإقراض / الاستخدامات
15	نسبة الموارد	موارد الأبواب الأربعة الأولى / الاستخدامات
16	نسبة الإقتراض	الإقتراض / الاستخدامات
17	نسبة العجز النقدي	العجز النقدي / الاستخدامات
18	نسبة العجز الكلي	العجز الكلي / الاستخدامات

5/5 الأساليب الإحصائية للبحث

اعتمدَ البحثُ على مجموعةٍ من الأساليب الإحصائية الوصفية كالمتوسط والانحراف المعياري والحد الأدنى والحد الأعلى للتعرفِ على توزيع البيانات ومدى تركزها وتشتتها، كما اعتمدَ البحثُ على معامل بيرسون لتحليل الارتباط لقياس قوة واتجاه ومعنوية العلاقة بين عجز الموازنة بنوعيه من ناحية، والمحددات الرئيسية للعجز على مستوى الموازنة العامة والموازنات الفرعية من ناحية أخرى، كما اعتمدَ البحثُ على تحليل الإنحدار المرحلي بغرض التعرف على مدى تأثير المتغيرات المستقلة على التغير في عجز الموازنة على المستوى الإجمالي بالموازنة العامة للدولة وعلى مستوى الموازنات الفرعية. كما اعتمدَ البحثُ على تحليل التباين في اتجاه واحد للتعرف على مدى جوهرية التباين بين الموازنات الفرعية المكونة للموازنة العامة للدولة وهي موازنات الجهاز الإداري والإدارة المحلية والهيئات الخدمية فيما يتعلق ببعض أبواب الإستخدامات والموارد بهذه الموازنات.

6- الدراسات السابقة

يُوجد تنوع وزخم في البحوث بالفكر المحاسبي والإقتصادي ذات الصلة بعجز الموازنة العامة للدولة، ويُمكن تصنيف هذه الجهود في اتجاهين فكريين حيث يَصدُ الإتجاه الأول البحوث المعنية بالآثار المتنوعة الناتجة عن تفاقم عجز الموازنة بينما يركُز الإتجاه الثاني على الجهود البحثية التي تطرقتُ لكيفية الحد من عجز الموازنة العامة للدولة، وفيما يلي عرض موجز للدراسات السابقة بهذين الإتجاهين.

1/6 الإتجاه الأول : آثار عجز الموازنة العامة للدولة

يُعتبر عجز الموازنة أداة لقياس الأداء المالي للدولة (معن، 2015)، ولقد تضمنَ قانون الموازنة العامة للدولة مفهومين لتوصيف عجز الموازنة هما العجز النقدي للموازنة والعجز الكلي للموازنة، حيثُ يشيرُ العجز النقدي للفرق بين المصروفات وفقاً للأبواب الستة الأولى من الإستخدامات والإيرادات وفقاً للأبواب الثلاثة الأولى من الموارد. بينما العجزُ الكلي للموازنة عبارة عن العجز النقدي مضافاً إليه صافي حيازة الأصول المالية، حيثُ يشيرُ صافي حيازة الأصول المالية إلى حيازة الأصول المالية المحلية والأجنبية بدون مساهمة الخزانة في صندوق تمويل الهيكله مطروحاً منها المتحصلات من الإقراض ومبيعات الأصول المالية بدون الخصخصة.

ونظراً لإنتشار ظاهرة عجز الموازنة في معظم الدول لاسيما الدول النامية فإنَّ سياسات تمويل عجز الموازنة ركزتُ على الإصدار النقدي بما يُؤدى للتضخم ومن ثمَّ انخفاض القوة الشرائية، أمَّا من

حيثُ العلاقة السببية بين عجز الموازنة ومعدل التضخم في الإقتصاد المصري، إعتمدت إحدى الدراسات على إختبار السببية لجرانجر للتحقق من طبيعة هذه العلاقة ، وكشفت النتائج عن وجود علاقة سببية تبادلية طردية بين عجز الموازنة ومعدل التضخم في الإقتصاد المصري وفقاً لبيانات البحث على مدى أكثر من ثلاثة عقودٍ من الزمن (معن، 2015).

ومن حيث أثر عجز الموازنة العامة على الدين، فقد ظهرت محاولة لتقدير طبيعة العلاقة بين عجز الموازنة العامة والدين الخارجى لمصر خلال الفترة من 1981/1980 إلى 2013/2012 بغرض التعرف على اتجاهها معتمدةً على اختبار السببية الشهير لجرانجر، وكشفت النتائج عن وجود علاقة معنوية أحادية الإتجاه بين عجز الموازنة والدين الخارجى، حيثُ يتسبب عجز الموازنة الناتج عن زيادة النفقات العامة إلى تقاوم أزمة الدين الخارجى وليس العكس (إبراهيم، 2015).

وبصفةٍ عامة، تتوقفُ العواقب الإقتصادية لعجز الموازنة العامة للدولة على الطريقة المستخدمة فى تمويل هذا العجز أكثر من الطريقة التى أنتجت هذا العجز، حيثُ يتسارعُ التضخم إذا تم تمويل عجز الموازنة العامة من خلال التمويل المحلى المصرفى مقارنة بالتمويل المحلى غير المصرفى للعجز والممثل فى طرح أدون خزانة وسندات مقابل فائدة فى نهاية الفترة ، كما لوحظ وجود ارتباط بين عجز الموازنة العامة للدولة وتفاقم الدين العام المحلى والخارجى (عبد اللطيف، 2017). ويرى الباحث أنه فى حالة تفضيل فكرة استخدام الديون الداخلية بأدواتها المختلفة أو الديون الخارجية فى تمويل جانب من عجز الموازنة العامة يتعين توظيف هذه القروض بكفاءة فى مشروعات ذات جدوى قادرة على تحقيق عائد مناسب حتى يتسنى سداد أقساط القرض وجزء من الفائدة عليه لاحقاً وإلا سيتم تبديد القرض فى مشروعات غير ذات جدوى وتتراكم الديون وأعباؤها على نحوٍ يؤدى إلى تقاوم عجز الموازنة العامة بدلاً من ترشيده أو الحد منه.

كما أنّ استمرار تمويل عجز الموازنة العامة للدولة والذى يُعتبر حجر عثرة أمام السياسة المالية رسماً وتطبيقاً من خلال الإصدارات النقدية بما لا يتناسب مع المعروض من السلع والخدمات سوف يؤدى فى نهاية المطاف إلى موجةٍ عارمةٍ من التضخم مما يتسبب فى أضرارٍ إقتصاديةٍ علاوةً على الأضرار الإجماعية والأخلاقية بالمجتمع (الراشد، 1995). ويلاحظ أنّ معظم الدول تقوم بتمويل عجز الموازنة العامة من خلال الإصدار النقدى أو طرح سندات أو أدون خزانة. ومع ذلك يرى الباحث أنه من الأهمية بمكان ربط الإصدار النقدى بزيادة المعروض من السلع والخدمات حتى لا تكون النتيجة موجات عارمة من التضخم وهذا يقودُ لجزئيةٍ أخرى غاية فى الأهمية وهى ضرورة توجيه الإنفاق الحكومى على

المشروعات التي تشجع على تحسين بيئة الإنتاج وزيادة الإنتاج من السلع والخدمات مثل مشاريع البنية الأساسية والنقل واللوجستيات وتكنولوجيا المعلومات والأمن والتعليم، ويلاحظ أنّ الدولة المصرية تخطو خطواتٍ ناجحة في الوقت الراهن في مجال تحسين الطرق وإنشاء مجتمعات عمرانية وصناعية جديدة.

ومن ناحيةٍ أثر عجز الموازنة العامة على معدلات التشغيل كُشفت إحدى الدراسات أنّ عجز الموازنة العامة يؤدي إلى زيادة معدلات البطالة (على، 2004)، كما يرى البعض أنّ ممارسات غسل الأموال بصورها المختلفة التي يغلب عليها طابع الإقتصاد الخفي تُعمق من عجز الموازنة العامة بالدولة (حسين وآخرون، 2015).

ومن حيثٍ أثر عجز الموازنة على أسعار الأسهم، أظهرت دراسة Al-Islam and Ahsan (2013) في بنجلاديش أنّ المعلومات التاريخية عن عجز الموازنة يُمكن الاعتماد عليها في تفسير التذبذب في أسعار الأسهم حيث تُوجد علاقة سببية من العجز في اتجاه أسعار الأسهم. وتفسير ذلك أنّ تمويل عجز الموازنة يُمكن أنّ يتم من خلال أدواتٍ داخلية تستهدف مدخرات الأفراد مثل أدون الخزنة والسندات ونتيجة لذلك تتضاءل قدرة الأفراد من الناحية المالية في المساهمة في سوق الأسهم بالإضافة إلى أنّ عجز الموازنة يفرضُ ضغوطاً على أسعار الفائدة كما يُغير من النمط الإقتصادي السائد من خلال المساهمة في ظهور الإقتصاد الريعي.

ومن حيثٍ علاقة عجز الموازنة بحجم الإنفاق العسكري، أظهرت الدراسة المقارنة التي أجراها Schoettle and Dregger (2011) على بياناتٍ أربع دول أوروبية هي فرنسا، ألمانيا، اليونان والمملكة المتحدة على مدى خمسة عشر سنة أنّه توجد علاقة قوية سلبية بين عجز الموازنة وحجم الإنفاق العسكري بالإضافة لوجود تغيرات جوهرية في الإنفاق العسكري صعوداً وهبوطاً في فرنسا والمملكة المتحدة على عكس ألمانيا التي تتسم بالتغير الخطي في حجم الإنفاق العسكري بالإضافة لعدم وجود عجز في الموازنة العامة بها.

ومن حيثٍ العلاقة بين عجز الموازنة العامة والحوكمة، كشفت دراسة Barisik and Baris (2017) والتي أُجريت على 123 دولة نامية خلال الفترة من 2002 حتى 2014 عن أنّ التحسن في الإستقرار السياسي يحد من عجز الموازنة، كما أنّ العلاقة جوهرية بين عجز الموازنة والتضخم، أمّا العلاقة بين عجز الموازنة من ناحية وكفاءة أداء الحكومة ودور القانون ومحاربة الفساد من ناحية أخرى فقد ظهرت على نحوٍ غير محدد. ولقد كشفت دراسة أخرى أجراها Doran and Florea (2017) على

27 دولةً في الإتحاد الأوربي بالإضافة للملكة المتحدة خلال الفترة من 2001 إلى 2015 عن وجود تأثير إيجابي لعجز الموازنة العامة للدولة على النمو الإقتصادي.

ومن حيثُ أثر عجز الموازنة على المتغيرات الإقتصادية الكلية، كشفتُ الدراسة التي أجراها (2017) Epaphra في تنزانيا خلال الفترة من 1966 إلى 2015 عن وجود علاقة عكسية وجوهريّة بين عجز الموازنة وكلّ من الناتج المحلي الإجمالي وأسعار الصرف، كما كشفتُ النتائجُ عن وجود علاقة طردية بين عجز الموازنة من ناحية وكلّ من التضخم ومعدلات الفائدة من ناحية أخرى، وأوصتُ الدراسة بترشيد الإنفاق الحكومي وابتكار طرق تتسم بالكفاءة والفعالية في تحصيل الضرائب للحد من عجز الموازنة العامة بالدولة.

ومن حيثُ مدى تأثر عجز الموازنة بالأزمة المالية أوضح التقرير الذي أجراه (2018) Keep بالمملكة المتحدة أنّ الأزمة المالية التي ظهرت بدءاً من عام 2007 مسئولة فقط عن نسبة من 5% إلى 6% من عجز الموازنة المحقق عام 2009/2008، كما أشار التقرير إلى أنّ متوسط عجز الموازنة بالمملكة المتحدة منذ السبعينات بلغ نحو 3.3% من الناتج المحلي الإجمالي وأنّ نسبة عجز الموازنة في عام 2019/2018 في حدود 1.8% من الناتج المحلي الإجمالي، ولقد أظهرتُ الدراسة التي أجراها (2015) Jasevisine and Rudzionyte أنّ الأزمة المالية كان لها أثر بالغ على العجز في الموازنة في دولة ليتوانيا حيث بدأ العجز في التزايد في الفترة من 2008-2012.

كما كشفتُ نتائجُ الدراسة التي أجراها (2015) A-Amin في ماليزيا بشأن أثر المتغيرات الإقتصادية الكلية بعجز الموازنة العامة للدولة خلال الفترة من 1980 إلى 2013 إلى وجود علاقة طردية بين عجز الموازنة ومعدلات الفائدة بالإضافة لوجود علاقة عكسية بين عجز الموازنة وحجم الإستثمار الكلي. ومن حيثُ علاقة عجز الموازنة بحجم الإنفاق الحكومي سواء على مستوى التشغيل أو التنمية، أشارت دراسة (2011) Sriyana في إندونيسيا خلال الفترة من 1970 إلى 2010 عن وجود تأثير جوهري لعجز الموازنة على الإنفاق الحكومي.

2/6 الإتجاه الثاني : طرق الحد من عجز الموازنة العامة للدولة

يُمكن الحد من عجز الموازنة العامة في مصر من خلال إجراء إصلاح ضريبي شامل على مستوى التشريع الضريبي والمجتمع الضريبي والإدارة الضريبية (جبر، 2017)، كما يُمكن التخفيف من حدة عجز الموازنة العامة من خلال خفض الإنفاق الحكومي بتشجيع العمل التطوعي في مجال التعليم

والصحة والرعاية الإجتماعية والتكافل الإجتماعى (هجايرة،2015). كما يُمكن ترشيد عجز الموازنة العامة من خلال التخلص نسبياً وتدرجياً من المزايا الإجتماعية المدرجة بالموازنة، ويُمكن تمويل عجز الموازنة من خلال الدين العام المحلى سواءً كان الإقتراض تضخيمياً بإقتراض الحكومة من البنك المركزى مباشرةً أو كان الإقتراض غير تضخمى من خلال طرح أذون خزانة وسندات بفائدة (شعبان،2017).

كذلك يُمكن ترشيد العجز بالموازنة العامة للدولة من خلال الإستدانة من الخارج مع مراعاة التوازن بين فجوة التجارة الخارجية ممثلة فى الفرق بين الواردات والصادرات وفجوة الموارد المحلية ممثلة فى الفرق بين الإستثمار والإدخار، حيث يتم تغطية هذه الفجوة من خلال الدين الخارجى (حمزة وعجيلة،2017). كما يتطلب مواجهة عجز الموازنة العامة إجراء تطوير جوهري فى منهج إعداد الموازنة العامة للدولة ذاته من خلال التحول من المنهج النوعى والذى لا يتناسب مع متطلبات التنمية الشاملة إلى مناهج أكثر تطوراً مثل منهج البرامج والأداء والذى يُركز على غايات وأهداف الصرف أو المنهج الصفرى فى إعداد الموازنة حيث يقوم هذا المنهج على ضرورة تقييم الأنشطة والبرامج الحالية والمقترحة كل سنة مالية وامكانية استبدال بعضها بأخرى(اليوسف،1993).

يتعين مواجهة عجز الموازنة العامة للدولة بإعتباره نتيجة لا سبب أو عرض لا مرض، ومن ثمّ علاج العجز يُمكن أن يتحقق من خلال إعادة النظر فى الإختلالات الهيكلية فى الإقتصاد، تحسين كفاءة استخدام الخدمات والمرافق العامة لتعظيم عوائدها، العمل على ضبط معدلات الإنفاق الحكومى مع تحديد أولويات الصرف،التوجه نحو تنويع مصادر الإيرادات، ترشيد الأنماط الإستهلاكية بالمجتمع من خلال اتخاذ التدابير اللازمة للحد منها (الراشد،1995).

وخلافاً لما سبق ، ذهب البعض للمطالبة بتمويل عجز الموازنة العامة من خلال حصيله الزكاة بإعتبارها مورد متدفق متجدد دائم لا سيما ما يتعلق بالنفقات الإجتماعية للفقراء المدرجة بالموازنة العامة للدولة.وعلى الرغم من فاعلية الفكرة فى سد العجز بالموازنة إلا أن تطبيقها يواجه بالعديد من الصعوبات أهمها عدم توافر بيانات كافية لحساب الزكاة بجميع الأنشطة الإقتصادية، وغياب التشريع المنظم لها(راشد وآخرون،2015). كما يُمكن تمويل عجز الموازنة من خلال صكوك الخدمات العامة وهى صكوك مسنودة بأصول منتجة، ويكون لحملة الصكوك المشاركة فى منافع هذه الأصول(صالح،2008).

وإيماناً بأنَّ عجز الموازنة العامة في مصر مجرد عرض لا مرض فإنَّ محاولات التصدي للعجز يتعيَّن أن تستهدف العوامل الأساسية التي أنتجت هذا العجز والحلُّ يكمنُ في محددتين إثنين المحدد الأول هو زيادة الموارد الحكومية من خلال تحسين النظام الضريبي في مصر سواءً على صعيد التشريع الضريبي أو الإدارة الضريبية أو الفحص الضريبي، تنويع مصادر الإيرادات، وتشجيع القطاع الخاص على المشاركة في أنشطة التنمية الإقتصادية المدرجة بالموازنة العامة للدولة، وحسن توجيه الدين العام سواءً المحلي أو الخارجي، أمَّا المحدد الثاني فهو ترشيذ الإنفاق الحكومي من خلال ترشيذ الإستهلاك المظهري على السلع والخدمات الكمالية، تحسين إدارة المشروعات وضغط الإنفاق الحكومي (عبد الغنى، 2006).

ويرى الباحث أنَّ تنفيذ ترشيذ الإنفاق الحكومي بشكلٍ فعَّال يستلزم وجود آلية لقياس إنتاجية الإنفاق الحكومي وفقاً لكل باب من أبواب الصرف ولتكن البداية ببند الصرف الأكثر تأثيراً في عجز الموازنة مثل الأجور والتعويضات، الدعم والمنح والمزايا الإجتماعية، والفوائد على أنَّ يمتد تحليل إنتاجية النفقة أفضياً ورأسياً في جميع الوحدات الحسابية المعنية بالرقابة على تنفيذ الموازنة العامة، وفي هذا السياق يُمكن تصميم نظام خبير للوفاء بهذا الغرض في ظل توجه الدولة الحالي للاستفادة من تكنولوجيا المعلومات والبيانات الرقمية الضخمة كما هو الحال في مجال الإقرارات الضريبية للإلكترونية، وذلك حتى يتسنى توفير التقارير اللازمة لعملية اتخاذ القرارات بشأن تقديرات الموازنة العامة للدولة.

ولقد أشار البعضُ إلى إمكانية الحد من عجز الموازنة العامة لدولة العراق من خلال محورين الأول هو ترشيذ النفقات من خلال الإصلاح الإداري والهيكلى للأجور، ترشيذ دعم السلع والخدمات الأساسية مع ضمان وصول الدعم للفئات المستحقة، تنمية الإستثمارات العامة وترشيذ الإستخدامات الحكومية، أما المحور الثاني فهو تنمية الموارد العامة للدولة من خلال الإصلاح للنظام الضريبي والتنويع في مصادر الإيرادات بخلاف الإيرادات النفطية والتي تتسم بالتقلبات وفق ظروف السوق من فترة لأخرى (عبد المجيد وعلوان، 2015).

و في سياق تطوير الموازنة العامة للدولة ، تعتبر نيوزيلندا من الدول الرائدة في مجال تطوير الموازنة العامة كمدخلٍ للحد من عجز الموازنة حيثُ تحوَّلت من موازنة البنود التي تركَّز على المدخلات بدلاً من المخرجات والصرف بدلاً من الإنجاز إلى موازنة البرامج والأداء حيثُ يتم تنفيذ الموازنة وفقاً لبرنامج زمني يستغرق أربعة أعوام ويتضمن إعتمادات للمخرجات وإعتمادات للإضافات الرأسمالية وإعتمادات خاصة بالتحويلات (عوده، 2012).

كما يُمكن الحدُّ من عجزِ الموازنة العامة للدولة المصرية من خلال سياسات قصيرة الأجل كالعمل على تنشيط حالة الإقتصاد القومي ضخ استثمارات في مجال البنية الأساسية كقطاع الطرق والإنشاءات، تحفيز القطاعات المولدة للنمو والدخل مثل النقل واللوجستيات، أمّا السياسات المتوسطة وطويلة الأجل المعنية بالحد من عجز الموازنة العامة للدولة فأهمها استكمال منظومة التطوير الضريبي مع مراعاة الجانب الإجماعي، إعادة هيكلة المؤسسات الحكومية والتركيز على المخرجات لا المدخلات، تطبيق سياسة الحد الأقصى من الأجور في الجهاز الإداري للدولة والهيئات الإقتصادية وشركات قطاع الأعمال العام والبنوك، إصلاح أوضاع الهيئات الإقتصادية وفصلها عن الموازنة العامة، محاربة الفساد الإداري، خفض الإنفاق الحكومي (عبد الحميد، 2015). بصفة عامة يُعالج عجز الموازنة من خلال ثلاثة مصادر مختلفة هي الضرائب والإصدار النقدي والإقتراض، ويُمكن التقليل من عجز الموازنة من خلال التركيز على تنمية الموارد وجذب رؤوس الأموال الخارجية وتوجيه الإستثمارات في استكمال البنية التحتية (عشماوى، 1998). كما تتمثلُ الحلُّ طويلُ الأجل لعجز الموازنة العامة في زيادة الإيرادات الضريبية والجمركية، وترشيد الإنفاق العام، وترشيد الدعم. ومع ذلك توجدُ حلولٌ غير تقليدية سريعة ومجانية يُمكن الإعتماد عليها في الحد من عجز الموازنة العامة أهمها العمل على تجنب حرق إعتمادات الموازنة من خلال السماح بترحيل الإعتمادات غير المستخدمة بالوحدات الحكومية للسنة التالية مع استكمال موازنة الوحدات الحكومية بالكامل، تجميع الأصول الثابتة غير المستخدمة والمترابطة لدى الوحدات الحكومية وبيعها بالإضافة لفرض فائدة على قيمة الأصول الثابتة غير المستخدمة في وحدات الحكومية واستخدام حصيلة البيع والفائدة في تمويل عجز الموازنة العامة للدولة (عوده، 2012 ب)، كما تُوجد حاجةٌ للتحويل من موازنة البنود لموازنة البرامج والأداء كمدخلٍ للحد من عجز الموازنة العامة (على، 2013).

يتمّ اتخاذ قرار تمويل عجز الموازنة العامة للدولة من خلال المفاضلة بين بدائلٍ مختلفة لكلٍ منها مزاياها وعيوبها، حيثُ تُوجد سبعة مصادر متعارف عليها لتمويل عجز الموازنة (لطفى، 2012) يتمثل المصدرُ الأول في اقتراض الحكومة من صندوق التأمينات الإجتماعية والمعاشات بمعدل فائدة أقل من المعدل السائد في السوق ويُعبأ عليه ترحيل عبء العجز على أصحاب المعاشات وهم أقل الفئات قدرةً على تحمل هذا العبء، كما يُؤخذ عليه كذلك تآكل فوائض التأمينات الإجتماعية وصناديق المعاشات على نحوٍ يحول دون شراء أدون الخزنة لاحقاً، أمّا المصدر الثاني لتمويل عجز الموازنة فهو إقتراض الحكومة من صافي حصيلة شهادات الإستثمار، ويُؤخذ عليه تقيدهُ برغبة الأفراد في شهادات الإستثمار بالإضافة لكثرة الإستردادات لا سيما في ظل عدم الإستقرار، بينما المصدرُ الثالثُ لتمويل العجز هو

الإقتراض من صافي حصيلة صناديق توفير البريد ويُؤخذ عليه محدوديته في مواجهة عجز الموازنة العامة، في حين أنّ المصدر الرابع لتمويل عجز الموازنة هو الإقتراض الخارجى ويُؤخذ عليه زيادة الدين الخارجى ومن ثمّ أعباء خدمة الدين، أمّا المصدر الخامس فهو تمويل عجز الموازنة من خلال الإصدار النقدى ويُؤخذ عليه إحداث موجات تضخمية تُؤدى بدورها إلى زيادة عجز الموازنة نظراً لتباين السلوك العام لإيرادات الدولة ونفقاتها في ظل إرتفاع الأسعار. أمّا المصدر السادس لتمويل عجز الموازنة هو التمويل من خلال الصكوك الإسلامية ويُؤخذ عليه عدم القابلية للتطبيق بدون اجراء تعديل في التشريعات والقوانين ذات الصلة، في حين أنّ المصدر السابع هو إصدار أذون الخزانة قصيرة الأجل لتمويل العجز ومن أهم مزاياه تنشيط سوق رأس المال والقضاء على التضخم و تحقيق ثبات في سعر الصرف، إلا أنّه يؤخذ عليه تراكم الدين الداخلى وسوء توزيع الدخل القومى من خلال خلق إقتصاد الربيع.

هذا، وتوجد علاقة طردية بين حجم الدعم بأنواعه في مصر وعجز الموازنة العامة للدولة فكما زاد الدعم زاد العجز الهيكلى في الموازنة العامة للدولة في ظل خطأ جسيم في تشخيص عجز الموازنة على أنّه عجز دورى بدلاً من كونه عجز هيكلى (قاييل، 2017)، ومن ثمّ فإنّ ترشيد الدعم سوف يؤدى إلى التقليل من عجز الموازنة العامة حتى يصل للحدود المسموح بها وهى 3% من الناتج المحلى الإجمالى، إلا أنّ الواقع في مصر يُشير إلى أنّ نسبة عجز الموازنة العامة إلى الناتج المحلى الإجمالى قد تجاوزت هذه المعدلات بكثير حيث بلغت نسبة عجز الموازنة إلى الناتج المحلى الإجمالى في عام 2014/2013 على سبيل المثال نحو 12% (يونس، 2016). أمّا على صعيد الأردن فقد أدت التقلبات في أسعار النفط بالزيادة إلى تقاوم عجز الموازنة العامة (الصعيدى، 2015). كما يُعتبر التضخم سبب لعجز الموازنة العامة حيث أنّ السلوك العام للنفقات العامة للدولة يتباين مع سلوك إيراداتها في ظل التضخم (لطفى، 2012).

3/6 موقع البحث من الدراسات السابقة

على الرغم من التنوع الكبير والمفيد الذى تتسم به الجهود البحثية السابقة سواءً من حيث الإطار الزمنى أوالنطاق أوالناتج إلا أنّه يُلاحظ عليها مايلى:

1/3/6 ركزت معظم الدراسات السابقة على العجز في الموازنة العامة بصورة إجمالية ومن ثم فالحلول المقترحة رغم أهميتها جاءت إجمالية وغاب عنها التحديد الواضح لمكمن العجز في الموازنة

العامة، خاصةً وأنَّ الموازنة العامة فى مصر ما هى إلا تجميع لعدة موازناتٍ فرعية خاصة بالجهاز الإدارى والإدارة المحلية والهيئات الخدمية.

2/3/6 تركز إهتمام الدراسات السابقة على علاقة عجز الموازنة العامة بالمتغيرات الإقتصادية الكلية وأهمها التضخم، الدين بنوعيه الداخلى والخارجى، ومعدلات البطالة.

3/3/6 لم تتناول الدراسات السابقة محددات عجز الموازنة العامة بصورة تفصيلية على مستوى الموازنات الفرعية وهى موازنة الجهاز الإدارى وموازنة الإدارة المحلية وموازنة الهيئات الخدمية، ويستهدفُ البحثُ الحالى تغطيةً هذه الفجوة البحثية من منظور محاسبى حيثُ تختلف محددات العجز من موازنةٍ فرعيةٍ لأخرى وينعكسُ ذلك حتماً على محدداتِ عجز الموازنة العامة.

4/3/6 توجد ندرة فى البحوث المحاسبية لا سيما فى مجال المحاسبة الحكومية التى تستهدفُ ترشيد عجز الموازنة العامة من المنظور المحاسبى على مستوى ضبط الإنفاق الحكومى من خلال تحليل إنتاجية النفقات الحكومية، أو مستوى تعظيم الموارد الحكومية مثل تطوير النظام الضريبي، تحسين كفاءة الإدارة الضريبية، وتوفير متطلبات ميكنة الفحص الضريبي وفض المنازعات الضريبية. ويحاولُ البحثُ تغطيةً جانب من هذه الفجوة البحثية بما يخدمُ أهداف البحث.

5/3/6 تجنبتُ الدراساتُ السابقة تقييمَ المنهج النوعى المستخدم فى إعداد الموازنة العامة بالرغم من أنَّ تطبيقه بصورته القائمة يُؤدى لزيادة نسبة عجز الموازنة العامة منها على سبيل المثال ممارسات حرق إتمادات الموازنة نهاية السنة المالية، والبحث الحالى سوف يغطى جانباً من هذه الفجوة البحثية التى لم تتناولها الجهود البحثية بصورة كافية.

7- عرض وتفسير نتائج البحث

سوف يتم عرض نتائج البحث مع تصنيفها فى أربعة محاور حتى يتسنى تفسيرها ومن ثم تحقيق أهداف البحث وإختبار فروضه حيثُ يعرضُ المحورُ الأول الإحصاءات الوصفية للمتغيرات البحثية بينما يختصُ المحورُ الثانى بعرض نتائج تحليل التباين فى اتجاه واحد بغرض التعرف على مدى التباين بين الموازنات الفرعية بالموازنة العامة للدولة، ويُركزُ المحورُ الثالثُ على عرض نتائج تحليل الارتباط للتعرف على طبيعة العلاقة بين أوجه الصرف والعجز الكلى من ناحية والعجز الكلى والعجز النقدى من

ناحيةً أخرى، أمّا المحور الرابع فيركّز على عرض نتائج تحليل الإنحدار للتعرف على أكثر المحددات تأثيراً في العجز الكلي بالموازنة العامة للدولة وفيما يلي النتائج الواردة بكل محور على حدة.

1/7 نتائج الإحصاءات الوصفية للمتغيرات البحثية

تضمّن البحث نتائج الإحصاءات الوصفية للمتغيرات البحثية مبوبةً في مستويين يتعلّق المستوى الأول بالموازنة العامة للدولة بينما يتعلّق المستوى الثانى بمقارنة الإحصاءات الوصفية بالموازنات الفرعية الثلاثة وهى موازنة الجهاز الإدارى وموازنة الإدارة المحلية وموازنة الهيئات الخدمية وفيما يلي عرض موجز لهذه النتائج ودلالاتها المحاسبية بحثاً عن سبل الحد من عجز الموازنة العامة فى مصر.

1/1/7 نتائج الإحصاءات الوصفية على مستوى الموازنة العامة

أشارت النتائج الواردة فى الجدول رقم (3) إلى أهم الإحصاءات الوصفية للمتغيرات البحثية على مستوى الموازنة العامة للدولة خلال فترة البحث التى تمتدّ لعشر سنوات مالية من 2007/2006 إلى 2016/2015، حيثُ تبين أنّ متوسط نسبة الأجور خلال فترة البحث بلغ نحو 21.30% من الاستخدامات أو جملة الإنفاق الحكومى ككل، كما بلغ الحد الأدنى لنسبة الأجور نحو 19.63% بينما بلغ الحد الأقصى نحو 24.02% من الاستخدامات ممّا يعنى أنّ الإنفاق على الأجور وتعويضات العاملين يقترب بمفرده من ربع استخدامات المال العام المدرج فى الموازنة العامة للدولة ومن ثمّ يتعين اتخاذ ما يلزم لدراسة وتحليل وتقييم إنتاجية الجنية المنفق على الأجور والتعويضات على مستوى الموازنة العامة ككلٍ وعلى مستوى الموازنات الفرعية التى تشتمل عليها الموازنة العامة، ويرى الباحث ضرورة إحداث تطوير فى المنهج النوعى المستخدم فى إعداد الموازنة العامة على نحوٍ يركّز على المخرجات بدلاً من التركيز على الصرف فقط حتى يتسنى تحليل إنتاجية نفقة الأجور على مستوى أنواع وينود النفقة وعندئذٍ يمكن تحديد مواطن المبالغة فى صرف الأجور كخطوة لاتخاذ إجراءات لترشيد الإنفاق على الأجور وتعويضات العاملين كما يُمكن التعرف على مواطن الأجور المتدنية ومن ثمّ دعمها.

جدول رقم (3)

الإحصاءات الوصفية للمتغيرات على مستوى الموازنة العامة للدولة خلال فترة البحث

المتغيرات	المتوسط	الحد الأقصى	الحد الأدنى	الإنحراف المعياري
نسبة الأجور	0.2130	0.2402	0.1963	0.0122
نسبة السلع والخدمات	0.0518	0.0709	.0318	0.0159
نسبة الفوائد	0.1935	0.2238	0.1409	0.0245
نسبة الدعم والمنح ..	0.2681	0.3390	0.1846	0.0489
نسبة المصروفات الأخرى	0.0646	0.0845	0.0498	0.0134
نسبة الأصول غير المالية	0.0867	0.1222	0.0593	0.0255
نسبة المصروفات الحكومية	0.8779	0.9611	0.7456	0.0750
نسبة الأصول المالية	0.0188	0.0849	0.0064	0.0236
نسبة سداد القروض	0.1031	0.2404	0.0307	0.0760
نسبة الضرائب	0.3961	0.4671	0.3111	0.0601
نسبة المنح	0.0230	0.1163	0.0033	0.0336
نسبة الإيرادات الأخرى	0.1915	0.2970	0.1221	0.0671
نسبة الإيرادات الحكومية	0.6108	0.7539	0.4514	0.1115
نسبة المتحصلات من الإقراض..	0.0103	0.0343	0.0025	0.0089
نسبة الموارد	0.6212	0.7657	0.4569	0.1165
نسبة الإقتراض	0.3764	0.5431	0.2153	0.1197
نسبة العجز النقدي	0.2671	0.3572	0.1666	0.0638
نسبة العجز الكلي	0.2764	0.3600	0.1917	0.0566

كما بلغ متوسط نسبة مشتريات السلع والخدمات بالموازنة العامة للدولة نحو 5.18% من الإستهادات وهي نسبة ضئيلة، في حين بلغ الحد الأدنى لهذه النسبة نحو 3.18% من الإستهادات. وبلغ الحد الأقصى لها 7.09%. أمّا نسبة الفوائد في الموازنة العامة للدولة فقد بلغ متوسطها نحو 19.35% من جملة الإستهادات كما بلغ الحد الأدنى والأقصى لها نحو 14.09% و 22.38% من

الإستخدامات بالترتيب، ويلاحظ تزايد هذه النسبة خلال فترة البحث إلى معدلاتٍ تثير القلق بشأن فعالية وكفاءة السياسات المتبعة لخدمة الدين خلال فترة البحث، ويرى الباحث أنه من الأهمية إعادة النظر في مجالات استخدام القروض بحيث يكون بإمكان المشروعات الممولة بقروض سداد أقساط القرض والفائدة عليه بدلاً من تراكم الدين والفائدة عليه على نحو يُعمق من عجز الموازنة العامة والذي يمثل عبء على الأجيال الحالية والقادمة على حدٍ سواء، كما أشارت النتائج إلى أن متوسط نسبة الدعم والمنح والمزايا الإجتماعية قد بلغ نحو 26.81% من الإستخدامات أى أكثر من ربع الموازنة العامة موجه للدعم وهو ما يعنى ضرورة إعادة النظر فى الدعم وآليات توزيعه بحيث يصل لمستحقه وهو ما تم البدء فيه بالفعل من عام 2014/2015 حيث بدأ رفع الدعم تدريجياً عن بعض السلع مثل الوقود، كما كشفت النتائج عن أن متوسط نسبة المصروفات الأخرى الواردة بالباب الخامس من الموازنة العامة للدولة قد بلغ 6.46% من الإستخدامات بحد أدنى 4.98% وحد أقصى 8.45%.

كما أوضحت النتائج أن متوسط نسبة الصرف على الأصول غيرالمالية أو الإستثمارات فى الموازنة العامة للدولة قد بلغ نحو 8.67% من الإستخدامات خلال فترة البحث بحد أدنى وأقصى 5.93% و 12.22% من الإستخدامات بالترتيب. كما أشارت النتائج كذلك إلى أن متوسط نسبة المصروفات الحكومية الموجهة لأبواب الصرف السنة الأولى فى الموازنة العامة للدولة خلال فترة البحث قد بلغ نحو 87.79% بحدٍ أدنى 74.56% وحدٍ أقصى 96.11% من الإستخدامات خلال فترة البحث. كما بلغ متوسط نسبة الأصول المالية ونسبة سداد القروض نحو 1.88% و 10.31% من الإستخدامات بالترتيب.

ومن ناحيةٍ أخرى وعلى صعيد مؤشرات الموارد بالموازنة العامة للدولة، كشفت النتائج الواردة بالجدول رقم (3) المشار إليه أعلاه عن أن متوسط نسبة الضرائب ومتوسط نسبة المنح ومتوسط نسبة الإيرادات الأخرى قد بلغ 39.61% و 2.30% و 19.15% من الإستخدامات بالترتيب، بما يعنى أن متوسط الإيرادات الحكومية بالموازنة العامة للدولة من الأبواب الثلاثة الأولى مجتمعةً قد وصل لنحو 61.08% من جملة الإنفاق الحكومى ككل. كما أشارت النتائج إلى أن متوسط العجز الكلى بالموازنة العامة للدولة خلال فترة البحث بلغ نحو 27.64% وبلغ الحد الأقصى للعجز الكلى بالموازنة العامة للدولة نحو 36.00% من الإستخدامات فى السنة المالية 2013/2012 بينما بلغ الحد الأدنى له بالموازنة العامة نحو 19.17% من الإستخدامات فى السنة المالية 2009/2008 ، ويظل التساؤل قائماً بشأن أفضل طريقة لتمويل هذا العجز بأقل الأضرار. ويرى الباحث أن الحد من عجز الموازنة

يمكن أن يأخذ مسارين الأول هو ترشيد الإنفاق الحكومي من خلال تحليل إنتاجية الإنفاق الحكومي باستخدام نظم خبيرة على جميع مستويات الموازنة وبنودها، والمسار الثانى هو تعظيم وتنويع موارد الموازنة العامة من خلال إصلاح المنظومة الضريبية سواءً من حيث تعديل التشريع الضريبى، تحسين كفاءة الإدارة الضريبية، توفير متطلبات ميكنة الفحص الضريبى مع مراعاة العدالة والطاقة الضريبية للممول.

2/1/7 نتائج الإحصاءات الوصفية على مستوى الموازنة الفرعية

كشفت النتائج الواردة فى الجدول رقم (4) أنه يمكن تحليل نسبة الأجور وتعويضات العاملين والتي تقترب من ربع إستخدامات المال العام المدرج فى الموازنة العامة للدولة إلى محدداتها الأساسية حيث بلغ متوسط الأجور فى موازنة الإدارة المحلية نحو 9.98% من الإستخدامات بالموازنة العامة بينما بلغ متوسط الأجور فى موازنة الجهاز الإدارى نحو 8.49% من الإستخدامات، كما بلغ متوسط نسبة الأجور فى موازنة الهيئات الخدمية نحو 2.84% من الإستخدامات، ومفاد هذه النتيجة أن ترشيد الإنفاق على الأجور وتعويضات العاملين فى الموازنة العامة يتعين أن يبدأ بترشيد الأجور بموازنة الإدارة المحلية يليها الأجور فى موازنة الجهاز الإدارى، ويرى الباحث أن الحل يكمن فى تصميم نظم خبيرة تتسم بالقدرة على تحليل إنتاجية الإنفاق على الأجور والتعويضات فى الوحدات الحسابية التابعة لهذه لموازنات حتى يتسنى ربط الأجور بالمرجات ومن ثم تحقيق ترشيد حقيقى وفَعَال فى الأجور.

كما أشارت النتائج إلى أن متوسط نسبة الفوائد فى موازنة الجهاز الإدارى قد بلغ نحو 19.30% من الإستخدامات فى حين تتحمل الموازننين الفرعيتين موازنة الإدارة المحلية وموازنة الهيئات الخدمية بنحو 0.05% من الفوائد، ومفاد هذه النتيجة أن عبء الفوائد فى الموازنة العامة يكمن فى الفوائد المتركمة لدى الجهاز الإدارى، وتراكم الفوائد بموازنة الجهاز الإدارى جوهرها سوء تشغيل القروض لدى وحدات الجهاز الإدارى حيث يتبدد القرض دون تحقيق عائد يسمح بسداد أقساط القرض والفائدة عليه، ويرى الباحث أنه يتعين عدم توجيه القروض لوحدات الجهاز الإدارى إلا لمشروعات ذات عائد يسمح بسداد أقساط القرض والفائدة عليه حتى لا تتراكم الفوائد. وفى هذا السياق يتعين عمل دراسة جدوى دقيقة ومتكاملة للمشروعات المقترحة فى الجهاز الإدارى للدولة وفرض متابعة آنية حتى يتسنى واتخاذ الإجراءات التصحيحية فى الوقت المناسب.

من ناحيةٍ أخرى، كشفتُ النتائجُ الواردة في الجدول رقم (4) عن أنَّ متوسط نسبة الدعم الموجه لـوحدات الجهاز الإداري للدولة قد بلغَ نحو 25.77% من إستخدامات المال العام المدرج في الموازنة العامة في حين بلغَ الدعمُ الموجه لـوحدات الإدارة المحلية والهيئات الخدمية معاً في حدود 1% تقريباً من الإستخدامات، ممَّا يعنى أنَّ وحدات الجهاز الإداري تتسببُ مرةً أخرى بتعميق عجز الموازنة من خلال الإستمرار في سياسات الدعم، ويكمن الحل في ترشيد الدعم مع ضمان توصيل هذا الدعم لمستحقيه.

كماً أوضحتُ النتائجُ أنَّ متوسط نسبة المصروفات الحكومية داخل وحدات الجهاز الإداري بلغَ نحو 65.54% من إجمالي الإنفاق العام ككل، في حين بلغَ متوسط النسبة في موازنة الإدارة المحلية وموازنة الهيئات الخدمية نحو 12.93% و 9.33% من الإستخدامات بالترتيب. ممَّا يعنى أهمية التركيز على ترشيد بنود الصرف لدى وحدات الجهاز الإداري كمدخل لترشيد الإنفاق بالموازنة العامة للدولة ومن ثم الحد من عجز الموازنة العامة بشكلٍ فعَّال. على صعيد الموارد، بلغَ متوسط نسبة الموارد لدى وحدات الجهاز الإداري نحو 57.54% من الإستخدامات، في حين بلغَ متوسط نسبة الموارد في موازنة الإدارة المحلية وموازنة الهيئات الخدمية نحو 1.56% و 3.02% من الإستخدامات بالترتيب، وبناءً على هذه المؤشرات يرى الباحث أنَّ موازنة الجهاز الإداري هي الداء والدواء لعجز الموازنة العامة للدولة في آنٍ واحد ومن ثمَّ يتعين إفراد إهتمام وحيز بحثي أكبر لوحدات الجهاز الإداري مع التركيز على بعدين البعد الأول هو كيفية ترشيد الإنفاق داخل وحدات الجهاز الإداري بما لا يخل بتحقيق الأهداف المرجوة والبعد الثاني هو كيفية تعظيم الموارد لدى وحدات الجهاز الإداري من خلال إصلاح النظام الضريبي وتحسين كفاءة الإدارة الضريبية وتفعيل إجراءات الفحص الضريبي.

كما بلغَ متوسط نسبة الضرائب في الجهاز الإداري نحو 39.30% من الإستخدامات بينما بلغَ متوسط نسبة الضرائب في موازنتي الإدارة المحلية والهيئات الخدمية نحو 1.60% و 1.50% بالترتيب، وهو مايعنى أنَّ الحصيلة الضريبية بوحدات الجهاز الإداري للدولة تمثلُ أغلب الحصيلة الضريبية بالموازنة العامة للدولة وهذا دافع إضافي لمزيد من الإهتمام بوحدات الجهاز الإداري، ويرى الباحث أنَّ موازنة الجهاز الإداري مسئولة بشكلٍ كبير عن حدوث عجز الموازنة العامة للدولة وتفاقمه كما أنَّها الركيزة الأولى للحلولة المقترحة لعجز الموازنة العامة للدولة.

كما أظهرتُ النتائجُ الواردة في الجدول رقم (4) بعضَ المؤشراتِ عن العجز في الموازنات الفرعية الثلاثة خلال فترة حيثُ بلغَ متوسط نسبة العجز النقدي في موازنة الجهاز الإداري وموازنة الإدارة المحلية وموازنة الهيئات الخدمية نحو 9.2% و 11.3% و 6.3% من الإستخدامات بالترتيب ، ومفاد

هذه النتيجة أنّ موازنة الإدارة المحلية تحقق أعلى متوسط عجز نقدي بما يعنى أنها أقل الموازنات من حيث الإنتاجية. كما كشفت النتائج عن أنّ متوسط نسبة العجز الكلى خلال فترة البحث فى موازنة الجهاز الإدارى وموازنة الإدارة المحلية وموازنة الهيئات الخدمية قد بلغ نحو 9.9% و 11.3% و 6.3% من الإستخدامات بالترتيب ممّا يعنى أنّ حيازة الأصول المالية تطبق فى موازنة الجهاز الإدارى فقط دون غيرها من الموازنات وهو ما ضمّ العجز فى موازنة الجهاز الإدارى بنسبة إضافية بنحو 2.7%

جدول رقم (4)

الإحصاءات الوصفية للمتغيرات على مستوى موازنات الجهاز الإدارى والإدارة المحلية والهيئات الخدمية خلال فترة البحث

موازنة الهيئات الخدمية			موازنة الإدارة المحلية			موازنة الجهاز الإدارى			المتغيرات
الحد الأدنى	الحد الأقصى	المتوسط	الحد الأدنى	الحد الأقصى	المتوسط	الحد الأدنى	الحد الأقصى	المتوسط	
0.0257	0.0311	0.0284	0.0928	0.1121	0.0998	0.0777	0.0990	0.0849	نسبة الأجور
0.0083	0.0199	0.0136	0.0100	0.0236	0.0167	0.0127	0.0307	0.0215	نسبة السلع والخدمات
0.0001	0.0002	0.0001	0.0002	0.0007	0.0004	0.1403	0.2235	0.1930	نسبة الفوائد
0.0048	0.0152	0.0090	0.0008	0.0025	0.0014	0.1775	0.3231	0.2577	نسبة الدعم والمنح ..
0.0023	0.0069	0.0040	0.0002	0.0017	0.0006	0.0449	0.0785	0.0601	نسبة المصروفات الأخرى
0.0239	0.0585	0.0382	0.0076	0.0177	0.0104	0.0232	0.0554	0.0381	نسبة الأصول غير المالية
0.0680	0.1202	0.0933	0.1128	0.1387	0.1293	0.5593	0.7139	0.6554	نسبة المصروفات الحكومية

تابع جدول (4)

موازنة الهيئات الخدمية			موازنة الإدارة المحلية			موازنة الجهاز الإدارى			المتغيرات
الحد الأدنى	الحد الأقصى	المتوسط	الحد الأدنى	الحد الأقصى	المتوسط	الحد الأدنى	الحد الأقصى	المتوسط	
0.0001	0.0004	0.0002	0.0000	0.0000	0.0000	0.0063	0.0845	0.0187	نسبة الأصول المالية
0.0005	0.0024	0.0009	0.0002	0.0013	0.0005	0.0270	0.2397	0.1019	نسبة سداد القروض
0.0010	0.0023	0.0015	0.0005	0.0026	0.0016	0.3095	0.4625	0.3930	نسبة الضرائب
0.0004	0.0014	0.0009	0.0001	0.0011	0.0004	0.0028	0.1157	0.0218	نسبة المنح
0.2591	0.3319	0.2862	0.0844	0.1284	0.1027	0.1145	0.3331	0.1969	نسبة الإيرادات الأخرى
0.0194	0.0385	0.0296	0.0107	0.0197	0.0154	0.4241	0.7050	0.5754	نسبة الإيرادات الحكومية
0.0000	0.0058	0.0006	0.0000	0.0008	0.0002	0.0025	0.0336	0.0096	نسبة المتحصلات من الإقراض

تابع جدول (4)

موازنة الهيئات الخدمية			موازنة الإدارة المحلية			موازنة الجهاز الإدارى			المتغيرات
الحد الأدنى	الحد الأقصى	المتوسط	الحد الأدنى	الحد الأقصى	المتوسط	الحد الأدنى	الحد الأقصى	المتوسط	
0.0195	0.0428	0.0302	0.0107	0.0203	0.0156	0.4241	0.7050	0.5754	نسبة الموارد
0.0491	0.0856	0.0641	0.1023	0.1242	0.1141	0.0249	0.3885	0.1983	نسبة الإقتراض
0.0485	0.0844	0.0637	0.1021	0.1239	0.1138	0.0000	0.1915	0.0924	نسبة العجز النقدى
0.0487	0.0848	0.0639	0.1021	0.1239	0.1136	0.0000	0.1942	0.0996	نسبة العجز الكلى

2/7 تفسير نتائج تحليل التباين فى اتجاه واحد ANOVA

اعتمدَ البحثُ على هذا التحليل بغرض التعرف على مدى جوهرية التباين بين الموازنات الفرعية الثلاثة المدرجة فى الموازنة العامة للدولة وهى موازنة الجهاز الإدارى وموازنة الإدارة المحلية وموازنة الهيئات الخدمية من حيث أوجه الصرف والموارد ونسبة العجز الكلى والعجز النقدى بغرض تحديد أوجه الخلل فى هذه الموازنات تمهيدا لترشيد العجز الكلى والعجز النقدى فى الموازنة العامة للدولة وفيما يلى عرض عرض موجز لأهم مظاهر التباين بين الموازنات الفرعية الثلاثة المشار إليها.

استهدفَ البحثُ التعرف على مدى وجود إختلاف جوهري فى نسبة العجز الكلى على مستوى الموازنات الفرعية الثلاثة المدرجة بالموازنة العامة للدولة وهى موازنة الجهاز الإدارى وموازنة الإدارة المحلية وموازنة الهيئات الخدمية، ولتحقيق هذا الهدف اعتمدَ البحثُ على تحليل التباين فى اتجاه واحد للتعرف على ما إذا كان نوع الموازنة له تأثير جوهري على نسبة العجز الكلى خلال فترة محل للبحث. ولقد أسفرت النتائج الواردة فى الجدول رقم (5) أن قيمة المعنوية sig. تساوى 0.027 وهى أقل من 5% مما يعنى أن نوع الموازنة له تأثير جوهري على نسبة العجز الكلى أو بالأحرى يوجد موازنتان على الأقل من الموازنات الفرعية متوسط نسبة العجز الكلى بهما مختلفان. وبناءً عليه يتم رفض فرض العدم القائل بأنه " لا يوجد إختلاف جوهري فى نسبة العجز الكلى بين الموازنات الفرعية الثلاثة التى تندرج فى الموازنة العامة للدولة" وقبول الفرض البديل القائل " يوجد إختلاف جوهري فى نسبة العجز الكلى بين الموازنات الفرعية الثلاثة التى تندرج فى الموازنة العامة للدولة".

جدول رقم(5)

نتائج تحليل التباين بشأن الإختلاف حول نسبة العجز الكلى بين الموازنات الفرعية للموازنة العامة .

المعنوية	متوسط المربعات	درجات الحرية	مجموع المربعات	مصدر التباين
0.027	0.007	2	0.013	بين المجموعات
	0.002	27	0.043	داخل المجموعات
	—	29	0.056	الإجمالى

ويحتمل عن مصدر الإختلاف الجوهرى بين الموازنات الفرعية فى نسبة العجز الكلى، اعتمد البحث على الإختبارات البعدية Post Hoc Tests لتحديد مصدر الإختلاف ، ولقد أسفرت نتائج المقارنات الثنائية بين الموازنات الفرعية عن وجود اختلاف جوهرى فى نسبة العجز الكلى بين كل من موازنة الإدارة المحلية وموازنة الهيئات الخدمية حيث بلغت قيمة المعنوية بينهما 0.010 وهى قيمة أقل من 5% . ويفسر التباين الجوهرى فى نسبة العجز الكلى بينهما بالتفاوت الكبير فى أبواب الصرف وأبواب الموارد بين الموزنتين حيث بلغ متوسط نسبة العجز الكلى إلى الاستخدامات نحو 11.3% و 6.3% فى موازنة الإدارة المحلية وموازنة الهيئات الخدمية، ومفادُ هذه النتيجة أن عدم التناسق فى أوجه الصرف فى موازنة الإدارة المحلية وموازنة الهيئات الخدمية قد يمثل أحد المحددات الرئيسية لنسبة العجز الكلى بالموازنة العامة للدولة والتي تشتمل على هذه الموازنات الفرعية بالإضافة لموازنة الجهاز الإدارى.

كما سعى البحثُ للتعرف على مدى وجود تباين جوهرى فى نسبة العجز النقدي على مستوى الموازنات الفرعية الثلاثة المدرجة بالموازنة العامة للدولة، ولقد أشارت النتائج الواردة فى الجدول رقم (6) أن قيمة المعنوية بلغت 0.037 مما يعنى رفض فرض العدم القائل بأنه " لا يوجد تباين جوهرى فى نسبة العجز النقدي بين الموازنات الفرعية الثلاثة المكونة للموازنة العامة للدولة" وقبول الفرض البديل القائل " يوجد تباين جوهرى فى نسبة العجز النقدي بين الموازنات الفرعية التى تتضمنها الموازنة العامة للدولة.

جدول رقم (6)

نتائج تحليل التباين بشأن التباين حول نسبة العجز النقدي بين الموازنات الفرعية بالموازنة العامة.

المعنوية	متوسط المربعات	درجات الحرية	مجموع المربعات	مصدر التباين
0.037	0.006	2	0.013	بين المجموعات
	0.002	27	0.046	داخل المجموعات
	—	29	0.059	الإجمالى

كما كشفت نتائج المقارنات الثنائية بين الموازنات الفرعية عن وجود تباين جوهرى بين موازنة الإدارة المحلية وموازنة الهيئات الخدمية حيث بلغت قيمة المعنوية 0.011 وهى قيمة أقل من 5% ومتوسط إختلاف 0.050 ، ويُلاحظ أن النتائج ذات الصلة بنسبة العجز الكلى ونسبة العجز النقدي بالموازنات الفرعية تشير إلى أن مصدر الإختلاف الجوهرى فى نسب العجز بنوعيه يكمن فى وجود

إختلاف ذى دلالة بين موازنة الإدارة المحلية وموازنة الهيئات الخدمية مما يعنى ضرورة توجيه مزيد من الإهتمام للتوصل لمحددات هذا الإختلاف على مستوى هاتين الموزنتين الفرعيتين خاصةً أبواب الصرف وأبواب الموارد الحكومية إضافة إلى صافى قيمة الأصول المالية فى كل موازنة منهما.

وجدير بالذكر أنّ النتائج أكدت على وجود علاقة إرتباط قوية طردية وعالية المعنوية بين نسبة العجز الكلى ونسبة العجز النقدى فى الموازنة العامة فى مصر حيث بلغ معامل إرتباط بيرسون نحو 0.985** ، وبناءً عليه يتعين التركيز على أسباب التباين الصارخ فى أوجه الصرف بين الموزانات الفرعية فى الموازنة العامة للدولة كمدخل للحد من عجز الموازنة مع مراعاة الأثر المحتمل لنسبة صافى الأصول المالية والتي تمثل العامل المميز بين العجز الكلى والعجز النقدى بالموازنة العامة للدولة.

من ناحيةٍ أخرى، استهدفَ البحثُ التعرفَ على مدى وجود تباين ذى دلالة بين الموزانات الفرعية الثلاثة وهى موازنة الجهاز الإدارى وموازنة الإدارة المحلية وموازنة الهيئات الخدمية من حيث نسبة صافى حيازة الأصول المالية حيثُ يوضح الجدول رقم (7) أهم النتائج .

جدول رقم(7)

نتائج التباين بشأن نسبة صافى حيازة الأصول المالية بين الموزانات الفرعية بالموازنة العامة.

المعنوية	متوسط المربعات	درجات الحرية	مجموع المربعات	مصدر التباين
0.029	0.000	2	0.001	بين المجموعات
	0.000	27	0.002	داخل المجموعات
	—	29	0.003	الإجمالى

لقد أسفرت نتائج تحليل التباين فى اتجاه واحد الواردة فى الجدول رقم (7) عن وجود تباين جوهرى بين الموزانات الفرعية الثلاثة بالموازنة العامة من حيثُ نسبة صافى حيازة الأصول المالية بها، حيثُ أظهرتُ النتائجُ أنّ قيمة المعنوية تساوى 0.029 وهى قيمة أقل من 5% .ومن ثمّ تم رفض فرض العدم القائل بأنه " لا يوجد تباين جوهرى فى قيمة صافى حيازة الأصول المالية بين موازنة الجهاز الإدارى وموازنة الإدارة المحلية وموازنة الهيئات الخدمية".وقبول الفرض البديل القائل. ويُلاحظ أنّ أنشطة حيازة الأصول المالية مقتصره على موازنة الجهاز الإدارى للدولة دون غيرها من الموزانات الفرعية الأخرى ويرجعُ السبب فى ذلكَ لاستخدام صافى حيازة الأصول المالية فى هذه الموازنة فى معالجة العجز بالموازنة العامة ولقد أكدت نتائج المقارنات الثنائية على هذا الإستنتاج ولا شك أنّ ذلك عبء إضافى

على موازنة الجهاز الإدارى مقارنة بالموازنات الفرعية الأخرى بالموازنة العامة حيث تبين أن مصدر الإختلاف بين الموازنات الفرعية الثلاثة يكمن فى استحواد موازنة الجهاز الإدارى منفردة على حيازة صافى الأصول المالية حيث بلغت المعنوية بين موازنة الجهاز الإدارى من ناحية وكل من موازنة الإدارة المحلية وموازنة الهيئات الخدمية بأقل من 5% وتفسير ذلك هو انفراد موازنة الجهاز الإدارى بحيازة صافى الأصول المالية دون غيرها من الموازنات الفرعية الأخرى، بينما أظهرت المقارنة الثنائية بين موازنة الإدارة المحلية وموازنة الهيئات الخدمية أن قيمة المعنوية أكبر من 5% بما يفيد أن الإختلاف بينهما فى نسبة صافى حيازة الأصول المالية غير جوهرى، ومفادُ هذه النتيجة أن الباب الخاص بصافى حيازة الأصول المالية يؤثر تأثيراً جوهرياً على نسبة العجز الكلى والعجز النقدى فى الموازنة العامة ومن ثم يتعين مراعاة هذا الجانب أثناء تحرى أسباب تزايد معدلات العجز بشقيه فى الموازنة العامة.

كما سعى للتحرف على مدى وجود تباين جوهرى فى المصروفات الحكومية بين موازنة الجهاز الإدارى وموازنة الإدارة المحلية وموازنة الهيئات الخدمية، حيث تشير المصروفات الحكومية إلى مجموع أبواب الصرف الستة الأولى من إجمالى استخدامات المال العام والتي تخص الأجور وتعويضات العاملين، شراء السلع والخدمات، الفوائد، الدعم والمنح والمزايا العينية، المصروفات الأخرى، وشراء الأصول غير المالية. ولقد أظهرت النتائج الواردة فى الجدول رقم (8) أن قيمة المعنوية لاختبار التباين فى اتجاه واحد تساوى 0.000 ممّا يعنى وجود تباين جوهرى بين الموازنات الفرعية الثلاثة من حيث جملة المصروفات الحكومية بكل موازنة مقارنة بالأخرى مما يعنى رفض فرض العدم القائل "لا يوجد تباين جوهرى فى جملة المصروفات الحكومية بين موازنة الجهاز الإدارى وموازنة الإدارة المحلية وموازنة الهيئات الخدمية" وقبول الفرض البديل وجوهره وجود تباين جوهرى فى إجمالى المصروفات الحكومية بين هذه الموازنات.

جدول رقم(8)

نتائج تحليل التباين بشأن نسبة المصروفات الحكومية بين الموازنات الفرعية المكونة للموازنة العامة

المعنوية	متوسط المربعات	درجات الحرية	مجموع المربعات	مصدر التباين
0.000	0.990	2	1.980	بين المجموعات
	0.001	27	0.030	داخل المجموعات
	—	29	2.010	الإجمالى

وبحثاً عن مصدر الاختلاف تم الإعتماد على نتائج الإختبارات البعدية Post Hoc Tests خاصةً نتائج المقارنات الثنائية بين الموازنات الفرعية والتي كشفت نتائجها عن وجود تباين معنوي بين الموازنة الفرعية بمعنوية تتراوح من 0.000 إلى معنوية 0.002 ، وجدير بالذكر أنّ متوسط نسبة المصروفات الحكومية إلى اجمالي الإستخدامات لدى موازنة الجهاز الإداري وموازنة الإدارة المحلية وموازنة الهيئات الخدمية قد بلغت 65.6% و 12.9% و 9.3% من الإستخدامات بالترتيب وهو ما يُفسرُ التباين الجوهرى فى المصروفات الحكومية بهذه الموازنات الفرعية. ومفادُ ذلك أنّ المصروفات الحكومية بموازنة الجهاز الإداري وحدها تمثلُ نحو 75% من المصروفات الحكومية بالموازنة العامة للدولة حيثُ بلغَ متوسط نسبة المصروفات الحكومية على مستوى الموازنة العامة خلال فترة البحث نحو 87.79% من الإستخدامات. وبناءً عليه يستخلصُ الباحثُ إستنتاجاً مفادُه أنّ ترشيد المصروفات الحكومية المدرجة بالأبواب الستة الأولى من أوجه الإستخدامات بالموازنة العامة ينبغى أن يبدأ بأبواب الصرف الستة المدرجة فى الموازنة الفرعية الخاصة بالجهاز الإداري مع تحليل إنتاجية النفقة على مستوى كل باب منها حتى يتسنى عمل ترشيد حقيقى وفعّال فى مصروفات الموازنة العامة ومن ثمّ الحد من العجز الكلى بها.

وعلى صعيدٍ آخر، توجّه الاهتمامُ فى البحث للتعرف على مدى وجود تباين جوهرى فى الموارد الحكومية بين الموازنات الفرعية للموازنة العامة، ولقد كشفت النتائج الواردة فى الجدول رقم(9) عن أنّ مستوى المعنوية لاختبار التباين يساوى 0.000 مما يعنى وجود تباين جوهرى بين الموازنات الفرعية الثلاثة ومن ثمّ رفض فرض العدم القائل "لا يوجد تباين جوهرى فى الإيرادات الحكومية بين الموازنات التى تتضمنها الموازنة العامة للدولة" ، وقبول الفرض البديل الذى يثبت وجود تباين جوهرى فى الإيرادات الحكومية بين موازنة الجهاز الإداري وموازنة الإدارة المحلية وموازنة الهيئات الخدمية. كما تضمّن البحثُ تحليلاً لأوجه التباين بين الموازنات الفرعية من حيث نسبة الإيرادات الحكومية ممثلةً فى الضرائب والمنح والإيرادات الأخرى، حيثُ بلغَ متوسط نسبة الإيرادات الحكومية إلى الاستخدامات فى الموازنات الثلاثة بالترتيب السابق نحو 57.5% و 1.5% و 2.9% من الاستخدامات. ومفادُ هذه النتيجة أنّ موازنة الجهاز الإداري تحتلُ المكانة الأولى من حيث نسبة تحصيل الإيرادات الحكومية بنسبة 92.8% من الإيرادات الحكومية بالموازنة العامة يليها موازنة الهيئات الخدمية بينما تتضاءل مساهمة موازنة الإدارة المحلية فى تعظيم الموارد الحكومية لتحتل المركز الأخير بنسبة 2.4% من الإيرادات الحكومية بالموازنة العامة.

جدول رقم(9)

نتائج تحليل التباين بشأن نسبة الإيرادات الحكومية بين الموازنات الفرعية بالموازنة العامة

المعنوية	متوسط المربعات	درجات الحرية	مجموع المربعات	مصدر التباين
0.000	0.984	2	1.969	بين المجموعات
	0.003	27	0.093	داخل المجموعات
	—	29	2.061	الإجمالي

كما أشارت نتائج المقارنات الثنائية الواردة إلى أن مصدر الاختلاف يرجع إلى الاختلاف المعنوي بين موازنة الجهاز الإداري من جانب وكل من موازنة الإدارة المحلية وموازنة الهيئات الخدمية حيث ظهرت المعنوية بقيمة 0.000 وهي أقل من 5%، أما مساهمات الموزنتين الفرعيتين موازنة الإدارة المحلية وموازنة الهيئات الخدمية في الإيرادات الحكومية بالموازنة العامة تعتبر متقاربة وضمنية حيث تؤكد هذا الاستنتاج بظهور المعنوية في المقارنة الثنائية بين الموزنتين بأكبر من 5%.

كما أولى البحث اهتماماً بالتعرف على مدى جوهرية التباين بين الموازنات الفرعية التي تتضمنها الموازنة العامة من حيث حجم الإنفاق الحكومي ككل ممثلاً في استخدامات المال العام بالموازنة العامة، وتتضمن الاستخدامات ثمانية أبواب للصرف هي الأجور وتعويضات العاملين، شراء السلع والخدمات، الفوائد، الدعم والمنح والمزايا العينية، المصروفات الأخرى، شراء الأصول غير المالية، حيازة الأصول المالية المحلية والأجنبية، سداد الروض المحلية والأجنبية. ولقد أظهرت نتائج تحليل التباين بين الموازنات الفرعية الواردة بالجدول رقم (10) أن قيمة المعنوية تساوي 0.000 مما يعنى وجود تباين جوهري بين الموازنات الثلاثة الفرعية للموازنة العامة للدولة من حيث الاستخدامات. وتأكيداً على هذه النتيجة ظهر التباين واضحاً في متوسط نسبة الاستخدامات على مستوى كل موازنة حيث بلغت هذه النسبة في موازنة الجهاز الإداري وموازنة الإدارة المحلية وموازنة الهيئات الخدمية نحو 77.6% و 13.0% و 9.4% بالترتيب. ولقد نتج هذا التباين من تفاوت الإعتمادات بين الموازنات على مستوى كل باب صرف، فعلى سبيل المثال لا الحصر بلغت متوسط نسبة الأجور وتعويضات العاملين إلى الاستخدامات خلال فترة البحث نحو 21.3% وهي تمثل مجموع النسب الخاصة بالموازنات الفرعية حيث بلغت نسبة موازنة الجهاز الإداري 8.5% من الاستخدامات وموازنة الإدارة المحلية 10.0% وموازنة الهيئات الخدمية 2.8%. وهذه النتيجة مؤداها أن الأجور بموازنة الإدارة المحلية تحتل المركز الأول من حيث القيمة يليها الأجور بموازنة الجهاز الإداري للدولة ثم الأجور في موازنة الهيئات الخدمية وبناءً عليه فإن محاولات

وسياسات ترشيد باب الأجور والتعويضات والمزايا العينية يتعين فيها مراعاة هذا الإستبطان الذى أثبتته البحث فى ضوء البيانات المتاحة.

جدول رقم (10)

نتائج تحليل التباين بشأن نسبة الإستخدامات بين الموازنات الفرعية بالموازنة العامة

المعنوية	متوسط المربعات	درجات الحرية	مجموع المربعات	مصدر التباين
0.000	1.472	2	2.944	بين المجموعات
	0.000	27	0.012	داخل المجموعات
	—	29	2.956	الإجمالى

كما يرى الباحث أن أحد المحددات الرئيسية لعجز الموازنة العامة للدولة هو ما يُصرف على خدمة الدين فى شكل فوائد وفقاً للباب الثالث من الإستخدامات والذى يمثل فى المتوسط نحو 19.3% من الإستخدامات خلال فترة البحث، وتختص موازنة الجهاز الإدارى بكامل نسبة الفوائد تقريباً، وهنا يكمن جوهر الخلل ويتجلى فى مظهرين المظهر الأول يتمثل فى إدراج الفوائد فى معظمها بموازنة الجهاز الإدارى دون الموازنات الأخرى مما تسبب فى إحداث الأثر الجوهري فى التباين فى الإستخدامات بين الموازنات الفرعية ويرجع ذلك لتوجيه القروض لموازنة الجهاز الإدارى فى مجالات لا تحقق عائداً كافياً لسداد أقساط القرض والفائدة عليه وهذه إشكالية أخرى متجذرة فى المشروعات الحكومية بوحدات الجهاز الإدارى للدولة تنتظر الحل، بينما يُشير المظهر الثانى إلى أن ما يُصرف على الفوائد فى موازنة الجهاز الإدارى يمثل فى المتوسط 19.3% من الإستخدامات فى حين أن متوسط ما يُصرف على الأجور بموازنة الجهاز الإدارى يصل لنحو 8.5% من الإستخدامات، بمعنى أنه فى موازنة الجهاز الإدارى يُقدَّرُ الصرفُ على الفوائد بنسبة 227% من الصرف على الأجور وتعويضات العاملين والمزايا العينية بنفس الموازنة مما يعكس مدى الخلل الهيكلى فى موازنة الجهاز الإدارى. وبناءً عليه تُعانى موازنة الجهاز الإدارى تحديداً دون غيرها من الموازنات الفرعية من نمو متزايد فى الفوائد يدعو للقلق، ولا تتعلق المشاكل فى المقام الأول بأجور العاملين فى الجهاز الإدارى للدولة. ولا شك أن ما تُعانى منه موازنة الجهاز الإدارى ينتقل كلياً للموازنة العامة للدولة.

وفى سياق البحث عن مصدر التباين الجوهري بين الموازنات الفرعية فيما يتعلق بإستخدامات المال العام، تمَّ دراسة مدى الإختلاف بشأن ما يُصرف على الباب الرابع الخاص بالدعم والمنح والمزايا الإجتماعية، حيث تبين أن ما يُصرف على الدعم والمنح والمزايا الإجتماعية فى المتوسط بلغ 26.8%

من الإستخدامات وذلك خلال فترة البحث، وهذه النسبة موزعة على موازنة الجهاز الإدارى وموازنة الإدارة المحلية وموازنة الهيئات الخدمية بنحو 24.8% و1% و1% بالترتيب، وتشير النتائج لإشكالية أخرى تتعلق بموازنة الجهاز الإدارى جوهرها أنّ ما يُصرف على الدعم والمنح والمزايا الإجتماعية بهذه الموازنة يشكل نحو 92.5% من الدعم بالموازنة العامة ومن ناحية نسبة الدعم فى موازنة الجهاز الإدارى للدولة تمثل نحو 288% من الأجور وتعويضات العاملين بنفس الموازنة، وبناءً عليه يَخلصُ الباحث لإستنتاج مفاده أنّه بالرغم من التحفظ على إنتاجية النفقة على الأجور وتعويضات العاملين بوحدات الجهاز الإدارى إلا أنّ موازنة الجهاز الإدارى للدولة تُعانى من خلال هيكله واضح بسبب الإعتمادات المدرجة لكل من الدعم والفوائد ولا تتصدر الأجور وتعويضات العاملين أسباب هذا الخلل مع الإقرار بالحاجة لتحليل إنتاجية النفقة على الأجور وتعويضات العاملين بالجهاز الإدارى حتى يتسنى ترشيد نفقات هذا الباب عاجلاً أو آجلاً، كما يرى الباحث أنّ السيطرة على عجز الموازنة العامة يبدأ بالسيطرة على العجز بموازنة الجهاز الإدارى من خلال حل المشاكل المالية والتشغيلية والإدارية والتنظيمية المتجذرة فى وحدات الجهاز الإدارى. كما تبين أنّ متوسط نسبة ما يُصرف على الباب الخامس والخاص بالمصروفات الأخرى خلال فترة البحث نحو 6.4% من الإستخدامات يخص موازنة الجهاز الإدارى وحدها 6% بما يعادل 93.7% من المصروفات الأخرى بالموازنة العامة للدولة بينما يخص موازنة الإدارة المحلية وموازنة الهيئات الخدمية باقى هذه النسبة، ويفسر التفاوت الكبير فى حجم المصروفات الأخرى بين الموازنات على النحو الموضح مدى التباين الجوهرى بين الموازنات الفرعية فى أوجه الإستخدامات بصفة عامة وباب المصروفات الأخرى بصفة خاصة. كما أظهرت النتائج أنّ متوسط نسبة ما يُصرف على الباب السادس والخاص بشراء الأصول غير المالية بلغ نحو 8.6% من الإستخدامات خلال فترة البحث يخص كلٌّ من موازنة الجهاز الإدارى وموازنة الهيئات الخدمية ما يقرب من 3.8% من الاستخدامات بينما يخص موازنة الإدارة المحلية ما يقرب من 1% .

كما تبين أنّ متوسط نسبة ما يُصرف على الباب السابع والخاص بحياسة الأصول المالية المحلية والأجنبية قد بلغ 1.8% من الإستخدامات، مع التنويه إلى أنّ هذه النسبة بكاملها مدرجة فى موازنة الجهاز الإدارى وهو ما ساهم فى إحداث تباين جوهرى بين الموازنات الفرعية الثلاثة فيما يتعلق بالصرف على حيازة الأصول المالية المحلية والأجنبية بصفة خاصة أو الإنفاق على أوجه الإستخدامات بصفة عامة. كما أفادت النتائج أنّ متوسط نسبة الصرف على الباب الثامن والخاص بسداد القروض فى الموازنة العامة للدولة ككل قد بلغ 10.3% من الإستخدامات خلال فترة البحث يخص القروض بموازنة الجهاز الإدارى وحدها نسبة 10.1% من الإستخدامات بما يعادل 98% من القروض بالموازنة العامة

للدولة فيما يوزع باقى القروض على موازنتى الإدارة المحلية والهيئات الخدمية. مما يعنى سوء توجيه القروض لدى وحدات الجهاز الإدارى إذ توجه القروض لمجالات لا تحقق عوائد مناسبة ومن ثم يتراكم الدين والفائدة عليه، كما أظهرت المقارنات الثنائية بين الموازنات الفرعية أنَّ قيمة المعنوية تراوحت ما بين 0.000 و 0.001 ممَّا يعنى أنَّ إعمادات الصرف الموزعة على الموازنات الفرعية للموازنة العامة تختلفُ جوهرياً فيما بينها مع الأخذ فى الاعتبار أنَّ إعمادات الصرف بموازنة الجهاز الإدارى للدولة تمثل مصدر أساسى لثلثى هذا الإختلاف.

ولقد استهدفَ البحثُ تحليلَ مدى التباين بين موارد الموازنات الفرعية الثلاثة التى تشتملُ عليها الموازنة العامة للدولة على نحوٍ موجز، حيثُ تتضمنُ موارد الموازنة العامة كلاً من الضرائب، والمنح، والإيرادات الأخرى، والمتحصلات من الإقراض بالإضافة لمبيعات الأصول المالية وغيرها من الأصول، والإقتراض وإصدار الأوراق المالية بخلاف الأسهم، فعلى سبيل المثال أظهرتُ النتائج وجود تباين جوهري بين الموازنات الفرعية الثلاثة التى تتضمنها الموازنة العامة من حيث حصيللة الضرائب حيثُ بلغتُ قيمة المعنوية 0.000 وهى أقل من 5% ممَّا يعنى جوهرياً التباين بين الموازنات فيما يتعلق بالباب الأول المتمثل فى الضرائب، وبحثاً عن مصدر التباين بين هذه الموازنات الفرعية تبين أنَّ متوسط نسبة الضرائب للإستخدامات فى الموازنة العامة للدولة بلغ 39.6% بينما بلغَ متوسط نسبة الضرائب فى موازنة الجهاز الإدارى 39.3% من الإستخدامات، فى حين بلغَ متوسط نسبة الضرائب بموازنة الإدارة المحلية وموازنة الهيئات الخدمية 0.16% و 0.15% من الإستخدامات بالترتيب. بناءً عليه يتم رفض فرض العدم القائل "لا يوجد تباين جوهري بين الموازنات الفرعية للموازنة العامة للدولة من حيث نسبة الضرائب إلى الإستخدامات" وقبول الفرض البديل وجوهرياً وجود تباين معنوى بين الموازنات الفرعية فى الموازنة العامة فى نسبة الضرائب للإستخدامات.

وفى هذ السياق، يرى الباحث أنَّه يتعينُ إجراء تطوير للنظام الضريبي من حيث التشريع والإدارة الضريبية والفحص الضريبي بما يضمنُ العدالة الضريبية والطاقة الضريبية للممول. كما كشفتُ النتائج عن وجود تباين جوهري بين الموازنات الثلاثة فى الموازنة العامة للدولة من حيث حصيللة المنح نظراً لأنَّ قيمة المعنوية قد بلغت 0.032 وهى قيمة أقل من 5%، ولقد بلغَ متوسطُ نسبة المنح للإستخدامات فى الموازنة العامة للدولة نحو 2.3% يَخصُ موازنة الجهاز الإدارى نحو 2.2% من الإستخدامات ويَخصُ موازنة الإدارة المحلية وموازنة الهيئات الخدمية نحو 0.04% و 0.08% من الإستخدامات بالترتيب، وبناءً عليه يتم رفض فرض العدم وقبول الفرض البديل، كما أفادتُ النتائج أنَّ هناك تباين

جوهرى بين الموازنات الفرعية الثلاثة التى تتضمنها الموازنة العامة للدولة من حيث المتحصلات من الإقراض ومبيعات الأصول المالية وغيرها من الأصول كنسبة من الإستخدامات حيث بلغت قيمة المعنوية 0.000 ولقد بلغ متوسط نسبة الباب الرابع من الإيرادات نحو 10.3% كما بلغ متوسط النسبة فى موازنة الجهاز الإدارى وموازنة الإدارة المحلية وموازنة الهيئات الخدمية نحو 9.6% و 0.02% و 0.05% من اجمالى الإستخدامات بالترتيب، وبناءً عليه يتم رفض فرض العدم وقبول الفرض البديل. وفى نفس السياق، تبين أن هناك تباين جوهرى بين الموازنات الفرعية بالموازنة العامة للدولة من حيث نسبة الإقتراض إلى الإستخدامات حيث بلغت المعنوية 0.002 وهى قيمة أقل من 5% ، كما بلغ متوسط نسبة الإقتراض إلى الإستخدامات فى الموازنة العامة نحو 37.6% بينما بلغت نسبة الإقتراض إلى الإستخدامات فى موازنة الجهاز الإدارى وموازنة الإدارة المحلية وموازنة الهيئات الخدمية نحو 19.8% و 11.4% و 6.4% بالترتيب. مما يعنى رفض فرض العدم وقبول الفرض البديل وجوهره وجود تباين جوهرى بين الموازنات الفرعية بالموازنة العامة من حيث نسبة الإقتراض إلى الإستخدامات.

كما تطرقَ البحثُ لتحليل ما اذا كانَ هناك تباين جوهرى بين الموازنات الفرعية بالموازنة العامة للدولة من حيث الفرق بين اجمالى الإستخدامات بأبوابها الثمانية واجمالى الموارد بأبوابها الخمسة، ولقد كشفتُ النتائجُ أن المعنوية تساوى 0.002 ، كما بلغت نسبة الفرق بين اجمالى الإستخدامات واجمالى الموارد نحو 40% موزعة على موازنة الجهاز الإدارى وموازنة الإدارة المحلية وموازنة الهيئات الخدمية وفقاً للنسب التالية 20% و 11.4% و 8.6% بالترتيب، ويؤكد الباحث على تطابق هذه النتيجة مع النتائج المنفردة الخاصة بكل من أبواب الصرف وأبواب الموارد من حيث وجود تباين جوهرى بين الموازنات الفرعية بالموازنة العامة للدولة. كما يُلاحظ تقارب هذه النتيجة من النتائج الخاصة بعجز الموازنة العامة سواءً كان عجز كلى أو عجز نقدى.

3/7 نتائج تحليل الارتباط

سعى البحثُ للتعرف على طبيعة العلاقة بين أوجه الصرف المختلفة بالموازنة العامة للدولة بالإضافة لدراسة وتحليل العلاقة بين أوجه الصرف وكل من العجز الكلى والعجز النقدى بالموازنة العامة للدولة كمدخل للتعرف على المحددات الأساسية لعجز الموازنة العامة للدولة بنوعيه الكلى والنقدى. ولقد أظهرت النتائج الواردة فى الجدول رقم (11) وجود علاقة معنوية عالية طردية وقوية للغاية بين نسبة العجز الكلى ونسبة العجز النقدى فى الموازنة العامة حيث بلغ معامل الارتباط بينهما 0.994^{**} مما يعنى أن الإهتمام لمحددات أحدهما سوف يقود للآخر. كما كشفت النتائج عن وجود علاقة عالية المعنوية

وطردية وقوية جداً بين نسبة الأجور وتعويضات العاملين من ناحية ونسبة العجز الكلى والعجز النقدي فى الموازنة العامة من ناحية أخرى حيث بلغت معاملات الارتباط 0.880^{**} و 0.862^{**} بالترتيب. مما يعنى أنّ الصرف على الأجور وتعويضات العاملين قد يمثل أحد المحددات الأساسية لنسب العجز على مستوى العامة للدولة وفقاً لبيانات البحث.

كما أشارت النتائج إلى وجود علاقة طردية وعالية المعنوية ومتوسطة بين كل من نسبة مشتريات السلع والخدمات ونسبة الفوائد من ناحية ونسبة العجز الكلى بالموازنة العامة للدولة من ناحية أخرى حيث بلغت معاملات الارتباط نحو 0.631^{**} و 0.601^{**} بالترتيب، كما أشارت النتائج إلى وجود علاقة معنوية وطردية ومتوسطة بين العجز الكلى للموازنة العامة من ناحية وكل من نسبة سداد القروض المحلية والأجنبية، نسبة الدعم و المنح والمزايا الإجتماعية، نسبة شراء الأصول غير المالية، نسبة المصروفات الأخرى حيث بلغت معاملات الارتباط نحو 0.563^{**} و 0.508^{**} و 0.500^{**} و 0.447^{**} بالترتيب، بناءً عليه يمكن رفض فرض العدم وقبول الفرض البديل وجوهه وجود علاقة طردية وقوية وعالية المعنوية بين العجز الكلى والعجز النقدي بالموازنة العامة للدولة.

جدول رقم (11)

معاملات الإرتباط على مستوى الموازنة العامة للدولة

11	10	9	8	7	6	5	4	3	2	1	
										1	1 الإستخدامات
									1	.643**	2 نسبة العجز النقدي
								1	.994**	.681**	3 نسبة العجز الكلي
							1	.880**	.862**	.762**	4 نسبة الأجور وتعويضات
						1	.830**	.631**	.605**	.721**	5 نسبة مشتريات السلع والخدمات
					1	.554**	.624**	.601**	.562**	.968**	6 نسبة الفوائد
				1	.934**	.659**	.633**	.508**	.482**	.951**	7 نسبة الدعم و المنح والمزايا الإجتماعية
			1	.954**	.914**	.729**	.627**	.447**	.403**	.942**	8 نسبة المصروفات الأخرى
		1	.730**	.657**	.548**	.894**	.636**	.500**	.473**	.698**	9 نسبة شراء الأصول غير المالية
	1	.356*	.579**	.419**	.502**	.392*	.297	.164	.057	.495**	10 نسبة حيازة الأصول المالية المحلية والأجنبية
1	.235	.230	.516**	.559**	.762**	.174	.417**	.563**	.538**	.706**	11 نسبة سداد القروض المحلية والأجنبية

4/7 نتائج تحليل الإنحدار

اعتمدَ البحثُ على تحليل الإنحدار المرحلي Stepwise Regression بغرض التعرف على المحددات الرئيسية المؤثرة في العجز الكلي بكل من الموازنة العامة وموازنة الجهاز الإداري وموازنة الإدارة المحلية وموازنة الهيئات الخدمية حيث تبين أن العجز الكلي في موازنة له محدداته التي تختلف من موازنة لأخرى ومن ثمَّ يتعين دراسة وتحليل المحددات الرئيسية للعجز الكلي في كل موازنة تمهيداً لتحليل الأسباب واتخاذ الإجراءات اللازمة لترشيد نسبة العجز الكلي بالموازنة. ولقد أظهرت النتائج الواردة في الجدول رقم (12) أنه يمكن تفسير نحو 83.9% من التغيرات في نسبة العجز الكلي بالموازنة العامة من خلال نسبة الفوائد ونسبة حيازة الأصول المالية المحلية والأجنبية، كما أوضحت النتائج أن النموذج المقترح يحظى بمعنوية عالية جداً عند مستوى 1% بالإضافة لكون هذا النموذج لا يعاني من مشاكل الارتباط الذاتي نظراً لأن قيمة معامل تضخم التباين VIF الموضحة قرين كل متغير أقل من خمسة. أما على مستوى موازنة الجهاز الإداري، فقد أشارت النتائج الواردة في الجدول رقم (13) أنه يُمكن تفسير نحو 96% من التغيرات في نسبة العجز الكلي بموازنة الجهاز الإداري إستناداً على نسبة شراء الأصول غير المالية ونسبة الفوائد ونسبة حيازة الأصول المالية المحلية والأجنبية، كما أوضحت النتائج أن النموذج المقترح يتميز بمعنوية عالية جداً عند مستوى 1%، كما كشفت النتائج أن قيمة معامل تضخم التباين لنسبة الأصول غير المالية ونسبة الفوائد ونسبة الأصول المالية المحلية والأجنبية قد بلغت نحو 3.052 و 2.980 و 1.081 بالترتيب وهي قيم أقل من خمسة ومن ثمَّ يمكن القول أن النموذج المقترح لا يُعاني من مشكلة الارتباط الذاتي بين المتغيرات المستقلة. كما أظهرت النتائج الواردة في الجدول رقم (14) والخاص بموازنة الإدارة المحلية أنه يمكن تفسير نحو 99.9% من التغيرات في نسبة العجز الكلي بهذه الموازنة من خلال نسبة الأجور وتعويضات العاملين، ونسبة السلع والخدمات، ونسبة الأصول غير المالية، ونسبة الفوائد، ونسبة سداد القروض المحلية والأجنبية، وذلك عند مستوى معنوية 1%. أما على مستوى موازنة الهيئات الخدمية فقد أشارت النتائج الواردة في الجدول رقم (15) إلى إمكانية التنبؤ بنحو 99% من التغيرات في نسبة العجز الكلي بهذه الموازنة من خلال نسبة الأصول غير المالية ونسبة الأجور وتعويضات العاملين.

جدول رقم (12)

نتائج تحليل الإنحدار على مستوى الموازنة العامة للدولة خلال فترة البحث

المتغير	المعامل	الخطأ المعياري	معنوية المتغير	VIF	معنوية النموذج	معامل التحديد	معامل التحديد المعدل	قيمة F
نسبة الفوائد	2.028	0.310	0.000	1.000	0.001	87.4	%83.9	24.364
نسبة حيازة الأصول المالية المحلية والأجنبية	-0.804	0.321	0.041	1.000	0.001	87.4	%83.9	24.364
ثابت النموذج	-0.101	0.061	0.140	-	0.001	87.4	%83.9	24.364

بناء عليه، يمكن تقدير العجز الكلي بالموازنة العامة للدولة بناءً على بيانات البحث من خلال المعادلة التالية:

$$\text{العجز الكلي بالموازنة العامة للدولة} = -0.101 + 2.028 (\text{الفوائد}) - 0.804 (\text{صافي حيازة الأصول المالية المحلية والأجنبية})$$

جدول رقم (13)

نتائج تحليل الإنحدار على مستوى موازنة الجهاز الإدارى للدولة خلال فترة البحث

قيمة F	معامل التحديد المعدل	معامل التحديد	معنوية النموذج	VIF	معنوية المتغير	الخطأ المعياري	المعامل	المتغير
72.081	%96.0	97.3	0.000	3.052	0.005	0.651	-2.821	نسبة شراء الأصول غير المالية
				2.980	0.005	0.317	1.364	نسبة الفوائد
				1.081	0.040	0.199	-0.520	نسبة صافى حيازة الأصول المالية المحلية والأجنبية
				-	0.591	0.082	-0.046	ثابت النموذج

بناءً عليه، يمكن تقدير العجز الكلى بموازنة الجهاز الإدارى للدولة بناءً على بيانات البحث من خلال المعادلة التالية:

العجز الكلى بموازنة الجهاز الإدارى للدولة = $0.046 + 1.364$ (الفوائد) - 0.520 (صافى حيازة الأصول المالية المحلية والأجنبية) - 2.821 (الأصول غير المالية)

جدول رقم (14) نتائج تحليل الإنحدار على مستوى موازنة الإدارة المحلية خلال فترة البحث

قيمة F	معامل التحديد المعدل	معامل التحديد	معنوية النموذج	VIF	معنوية المتغير	الخطأ المعياري	المعامل	المتغير
1311.580	%99.9	%99.9	0.000	1.233	0.000	0.016	1.009	نسبة الأجور وتعويضات العاملين
				2.975	0.000	0.025	0.435	نسبة السلع والخدمات
				4.810	0.000	0.050	1.174	نسبة الأصول غير المالية
				8.509	0.003	0.589	- 3.841	نسبة سداد القروض المحلية والأجنبية
				8.878	0.029	1.087	- 3.608	نسبة الفوائد
				-	0.225	0.002	-0.003	ثابت النموذج

جدول رقم (15)

نتائج تحليل الأنداد على مستوى موازنة الهيئات الخدمية خلال فترة البحث

قيمة F	معامل التحديد المعدل	معامل التحديد	معنوية النموذج	VIF	معنوية المتغير	الخطأ المعياري	المعامل	المتغير
438.109	%99.0	%99.2	0.000	1.028	0.000	0.037	1.105	نسبة الأصول غير المالية
				1.028	0.010	0.265	0.924	نسبة الأجور وتعويضات العاملين
				-	0.587	0.008	-0.004	ثابت النموذج

بناءً عليه، يمكن تقدير العجز الكلي بموازنة الهيئات الخدمية بناءً على بيانات البحث من خلال المعادلة التالية:

$$\text{العجز الكلي بموازنة الهيئات الخدمية} = 0.004 - 1.105 + (\text{الأصول غير المالية}) + 0.924 (\text{الأجور وتعويضات العاملين})$$

وفى ضوء ما سبق من نتائج ، يرى الباحث أنّ محددات العجز الكلى تختلف جوهرياً من موازنة إلى أخرى بمعنى أنّ العوامل الأكثر تفسيراً لنسبة العجز الكلى تتباين مع اختلاف الموازنات الفرعية على الرغم من أنّ الموازنة العامة للدولة هي الوعاء الجامع الذى يشمل هذه الموازنات جميعاً، كما يرى الباحث أنّ المحددات الرئيسية لنسبة العجز الكلى تختلف فيما بينها من حيث اتجاه العلاقة مع نسبة العجز الكلى فعلى سبيل المثال نسبة الفوائد ترتبط طردياً مع نسبة العجز الكلى فكلما زادت الفوائد تضخمت نسبة العجز الكلى بينما توجد عوامل أخرى ذات علاقة عكسية بنسبة العجز منها نسبة الأصول غير المالية فكلما زادت هذه النسبة كلما انخفضت نسبة العجز الكلى فى الموازنة.

8- خلاصة ونتائج وتوصيات البحث

1/8 خلاصة البحث:

ركزَ البحث على الوصول إلى المحددات الرئيسية لعجز العامة للدولة بالإضافة إلى محددات عجز الموازنات الفرعية خاصة موازنة الجهاز الإدارى وموازنة الإدارة المحلية وموازنة الهيئات الخدمية وذلك خلال الفترة من عام 2006/2007 إلى عام 2015/2016 على أمل التوصل للحلول المناسبة لحالة العجز المزمن فى الموازنة العامة للدولة منذ نشأتها وحتى الآن. وفى هذا السياق، استهدف البحث التعرف على مدى جوهريّة التباين القائم بين الموازنات الفرعية الثلاثة المكونة للموازنة العامة والتي تتمثل فى موازنة الجهاز الإدارى وموازنة الإدارة المحلية وموازنة الهيئات الخدمية فيما يتعلق بكلٍ من العجز الكلى ، العجز النقدى، المصروفات الحكومية، الموارد الحكومية، أوجه الإنفاق الحكومى ككل، صافى حيازة الأصول المالية، الحصيلة الضريبية، الأجور وتعويضات العاملين، الفوائد، الدعم والمنح والمزايا الإجتماعية. كما استهدف البحث دراسة طبيعة العلاقة بين العجز الكلى والعجز النقدى بالموازنة من ناحية وكلٍ من الأجور وتعويضات العاملين، مشتريات السلع والخدمات، الفوائد، الدعم والمنح والمزايا الإجتماعية، المصروفات الأخرى، حيازة الأصول غير المالية، صافى حيازة الأصول المالية المحلية والأجنبية، وسداد القروض والتي تمثل فى مجملها أوجه الصرف الحكومى من ناحية أخرى. كما استهدف البحث بناء أربع نماذج إنحدار لتوظيفها فى التنبؤ بالمحددات أو المتغيرات المفسرة للتغيرات فى نسبة العجز على مستوى الموازنة العامة، موازنة الجهاز الإدارى، موازنة الإدارة المحلية، وموازنة الهيئات الخدمية بغرض التعرف على مكمّن عجز الموازنة على أى مستوى ومن ثمّ إختيار أفضل سبل العلاج فى ضوء الظروف والتحديات الراهنة. ولتحقيق أهداف البحث وإختبار فروضه تم تقسيمه إلى ثمانية أقسام تناول القسم الأول مشكلة البحث، وتناول الثانى أهداف البحث كما تضمن القسم الثالث والرابع والخامس فروض وأهمية ومنهجية البحث، بينما تناول القسم السادس منه الدراسات والجهود البحثية السابقة والفجوة البحثية التى يغطيها البحث، وعرض القسم السابع تفسيراً لنتائج البحث، أمّا خلاصة البحث وأهم نتائجها وتوصياته والدراسات المستقبلية المنبثقة منه فقد تضمنها القسم الثامن.

2/8 نتائج البحث:

1/2/8 وجود تباين جوهري فى نسبة العجز الكلى بين الموازنات الفرعية الثلاثة بالموازنة العامة وهى موازنة الجهاز الإدارى وموازنة الإدارة المحلية وموازنة الهيئات الخدمية حيث بلغت قيمة المعنوية 0.027 ، كما كشفت نتائج المقارنات الثنائية عن أن مصدر الإختلاف المفسر لهذا التباين يرجع إلى موازنة الإدارة المحلية وموازنة الهيئات الخدمية حيث بلغت قيمة المعنوية بينهما 0.010 وهى قيمة أقل من 5%.

2/2/8 وجود تباين جوهري فى نسبة العجز النقدى بين موازنة الجهاز الإدارى وموازنة الإدارة المحلية وموازنة الهيئات الخدمية فيما يتعلق بنسبة العجز النقدى حيث بلغت قيمة المعنوية 0.037 ، كما كشفت نتائج المقارنات الثنائية عن أن مصدر الإختلاف المفسر لهذا التباين هو موازنة الإدارة المحلية وموازنة الهيئات الخدمية بمعنوية 0.011 ومتوسط إختلاف 0.050 ، ويلاحظ وجود ثمة تطابق بين هذه النتيجة وسابقتها ، ويرجع لذلك لقوة العلاقة بين العجز النقدى والعجز الكلى بالموازنة العامة.

3/2/8 وجود تباين جوهري بين الموازنات الفرعية الثلاثة بالموازنة العامة فيما يتعلق بنسبة صافى حيازة الأصول المالية إلى إستخدامات المال العام فى الموازنة العامة للدولة حيث بلغت قيمة المعنوية 0.027 ، وكشفت المقارنات الثنائية عن أن موازنة الجهاز الإدارى هى المتسببة فى هذا التباين دون الموازنات الفرعية الأخرى ويرجع ذلك لإنفراد موازنة الجهاز الإدارى بحيازة الأصول المالية مقارنة بموازنة الإدارة المحلية وموازنة الهيئات الخدمية، وتكتسب هذه النتيجة أهمية خاصة نظراً لأن باب الصرف الخاص بصافى حيازة الاصول المالية سواءً فى الموازنة العامة أو موازنتها الفرعية هو المسئول عن الفرق بين العجز النقدى والعجز الكلى بالموازنة العامة.

4/2/8 وجود تباين جوهري بين الموازنات الفرعية بالموازنة العامة من حيث نسبة المصروفات الحكومية التى تشمل أبواب الصرف الستة الأولى حيث بلغت المعنوية 0.000 ، وبالرغم من شيوع الإختلاف بين الموازنات الفرعية الثلاثة ، إلا أن النتائج أشارت إلى أن متوسط نسبة المصروفات الحكومية للاستخدامات بموازنات الجهاز الإدارى والإدارة المحلية والهيئات الخدمية قد بلغ 65.5% و 12.9% و 9.3% من الإستخدامات بالترتيب، وتتسم هذه النتيجة بأهمية لأنها تؤكد على أن المصروفات الحكومية تشكل نحو 75% من المصروفات الحكومية بالموازنة العامة ومن ثم يتعين بدء ترشيد الإنفاق من بنود الصرف بموازنة الجهاز الإدارى للدولة.

5/2/8 وجود تباين جوهري بين الموازنات الفرعية بالموازنة العامة فيما يتعلق بالإيرادات الحكومية والتي تشمل الضرائب والمنح والإيرادات الأخرى حيث بلغت المعنوية 0.000 ، يرجع هذا التباين لموازنة الجهاز الإدارى ، كما أشارت النتائج إلى أن متوسط نسبة الإيرادات الحكومية فى موازنة الجهاز الإدارى وموازنة الإدارة المحلية وموازنة الهيئات العامة قد بلغ 57.5% و 1.5% و 2.9% من الإستخدامات بالترتيب. ومفاد هذه النتيجة ضرورة التركيز على وحدات الجهاز الإدارى والتي

تساهم بأكثر من 92% من الإيرادات الحكومية بالموازنة العامة. ويربط هذه النتيجة بسابقتها يرى الباحث أنّ موازنة الجهاز الإدارى للدولة هى بيتئ الداء والدواء بالنسبة لعجز الموازنة العامة فى حدود بيانات البحث ونتائجه، ومن ثمَّ يتعيئ حل المشاكل الإدارية والمالية والتشغيلية والتنظيمية لدى وحدات الجهاز الإدارى لمدخل للحد من عجز الموازنة العامة.

6/2/8 وجود تباين جوهري فى استخدامات المال العام بين الموازنات الفرعية حيث بلغت مستوى المعنية 0.000 على مستوى جملة أبواب الصرف فى هذه الموازنات. ويرجع التباين للإختلاف فى متوسط نسبة الإستخدامات بالموازنات الفرعية والذي بلغ 77.6% فى موازنة الجهاز الإدارى و13.0% فى موازنة الإدارة المحلية و9.4% فى موازنة الهيئات الخدمية.

7/2/8 كشفت النتائج عن أنّ متوسط المنصرف على الأجور والتعويضات والمزايا العينية بلغ نحو 21.3% من استخدامات الموازنة العامة خلال فترة البحث إذ تحتل الأجور بموازنة الإدارة المحلية المقدمة بنسبة 10% من الإستخدامات يليها الأجور بموازنة الجهاز الإدارى 8.4% فى المركز الثانى. وتتمثل أهمية هذه النتيجة فى تحديد مكن الترشيح الفعال للمنصرف على الأجور وتعويضات العاملين بالدولة، ومن الأهمية بمكان تحليل إنتاجية النفقة على الأجور على مستوى الموازنات الفرعية بالموازنة العامة فقد يكون تحويل العمالة من المواطن الأقل إنتاجية إلى المواطن الأكثر إنتاجية أفضل بكثير من تسريح العمالة بدافع ترشيح باب الأجور وتعويضات العاملين بغرض الحد من عجز الموازنة العامة.

8/2/8 أشارت النتائج إلى أنّ متوسط نسبة ما يُصرف على الفوائد بموازنة الجهاز الإدارى خلال فترة البحث نحو 19.3% من الاستخدامات بما يعادل نحو 100% من الفوائد بالموازنة العامة للدولة من ناحية، وما يعادل نحو 227% مما يُصرف على الأجور وتعويضات العاملين والمزايا العينية بالموازنة العامة للدولة من ناحية أخرى وهو ما يندر عن خلل فى هيكل الصرف بالجهاز الإدارى. وتتجلى أهمية هذه النتيجة فى التشخيص الدقيق للخلل الكامن فى موازنة الجهاز الإدارى والذي يتحدد فى عدة مظاهر حيث يؤكد المظهر الأول على أنّ موازنة الجهاز الإدارى هى مصدر الفوائد التى تتحمل بها الموازنة العامة للدولة، بينما يُشير المظهر الثانى إلى غياب الكفاءة والفعالية فى تخصيص القروض بالموازنة العامة لا سيما الموجه منها لوحدات الجهاز الإدارى مما أدى لتراكم الديون والفائدة عليها، فى حين يشير المظهر الثالث لعدم دقة الطرح الذى يختزل مشاكل الجهاز الإدارى للدولة فى النمو المتزايد لإعتمادات الأجور وتعويضات العاملين، فمع الإعتقاد فى أهمية ترشيح المنصرف على الأجور فى الجهاز الإدارى للدولة إلا أنّ الخلل الجوهري يكمن فى مخصصات الدعم والفوائد بموازنة الجهاز الإدارى وبما يعادل نحو 303.5% و227.3% من الأجور والتعويضات بالترتيب. ومن ثمَّ يتعين البحث عن حلول لمثل هذه الإشكاليات قبل البدء فى ترشيح المنفق على الأجور فى موازنة الجهاز الإدارى.

9/2/8 أوضحت النتائج أنّ ما يُصرف على الدعم والمنح والمزايا الإجتماعية فى المتوسط بلغ 26.8% من الإستخدامات خلال فترة البحث، يخص موازنة الجهاز الإدارى نحو 24.8% من الاستخدامات مما يعنى استفادة العاملين بالجهاز الإدارى للدولة وصلت لنحو 92.5% من دعم الموازنة العامة للدولة. وتوضح أهمية هذا النتيجة عند تنفيذ برامج ترشيد الدعم بالموازنة العامة.

10/2/8 كشفت النتائج أنّ متوسط ما نسبة ما يُصرف على الباب السادس والخاص بشراء الأصول غير المالية بلغ نحو 8.6% من الإستخدامات خلال فترة البحث، و يخص كل من موازنة الجهاز الإدارى وموازنة الهيئات الخدمية ما يقرب من 3.8% من الاستخدامات أى ما يقدر بنسبة 44.1% من المنصرف على الإستثمارات فى الموازنة العامة للدولة.

11/2/8 تبين أنّ متوسط نسبة ما يصرّف على الباب السابع والخاص بحيازة الأصول المالية المحلية والأجنبية فى الموازنة العامة للدولة قد بلغ 1.8% من الإستخدامات والنسبة بكاملها موجهة لموازنة الجهاز الإدارى للدولة.

12/2/8 تبين أنّ متوسط نسبة الصرف على الباب الثامن والخاص بسداد القروض فى الموازنة العامة للدولة ككل نحو 10.3% من الإستخدامات خلال فترة البحث ويخص موازنة الجهاز الإدارى منها نحو 98% فيما يوزع الباقي القليل على موازنتى الإدارة المحلية والهيئات الخدمية. وتظهر أهمية هذه النتيجة فى ضرورة توجيه الإهتمام نحو دراسة وتحليل مدى فعالية وكفاءة محفظة القروض لدى وحدات الجهاز الإدارى بحيث تحقق المشروعات الممولة بهذه القروض عائداً مناسباً يضمن سداد أقساط القرض والفائدة عليه. كما تشير النتائج الواردة فى متن البحث أنّ النسبة المخصصة لسداد القروض بموازنة الجهاز الإدارى تعادل نحو 119.6% من الأجر بهذه الموازنة، وتتجلى أهمية هذه النتيجة فى رأى الباحث فى التأكيد على أنّ مشاكل وحدات الجهاز الإدارى كامنة فى مخصصات الدعم والفوائد وسداد القروض ثمّ بعد ذلك تطفو مشكلة النمو المتسارع لأجر العاملين بالجهاز الإدارى للدولة.

13/2/8 كشفت النتائج عو وجود تباين جوهري بين الموزانات الفرعية فى الموازنة العامة للدولة فى نسبة الضرائب للإستخدامات حيث بلغ متوسط نسبة الضرائب للإستخدامات فى موازنة الجهاز الإدارة نحو 39.2% من الإستخدامات بما يمثل نحو 98.9% من الضرائب بالموازنة العامة للدولة. ومفاد هذه النتيجة هى التعرف على المساهمة النسبية لوحدات الجهاز الإدارى فى موارد الموازنة العامة ومن ثمّ العمل على تعظيمها من خلال التنويع لا الترويع مثل تطوير النظام الضريبي سواءً على مستوى التشريع أو الإدارة الضريبية أو الفحص الضريبي وآليات فض المنازعات الضريبية.

14/2/8 أشارت النتائج إلى وجود تباين جوهري بين الموزانات الفرعية فى الموازنة العامة للدولة فى نسبة المنح للإستخدامات حيث بلغ متوسط نسبة المنح للإستخدامات فى موازنة الجهاز الإدارى

فقط نحو 2.2% من الإستخدامات بالموازنة العامة بما يمثل نحو 95.6% من المنح بالموازنة العامة للدولة.

15/2/8 يوجد تباين جوهري بين الموازنات الفرعية الثلاثة بالموازنة العامة للدولة من حيث نسبة المتحصلات من الإقراض ومبيعات الأصول المالية والأصول الأخرى حيث تبلغ هذه النسبة نحو 10.3% من الإستخدامات يخص موازنة الجهاز الإدارى منها 9.6% من الإستخدامات بما يعادل نحو 93% من إيرادات الباب الرابع بالموازنة العامة للدولة. وتؤكد هذه النتيجة على المساهمة الفعّالة لموازنة الجهاز الإدارى فى موارد الموازنة العامة لكن يبقى الحذر قائماً بشأن النظرة الشاملة لوحدات الجهاز الإدارى بما لها وما عليها.

16/2/8 كشفت النتائج الواردة عن وجود علاقة معنوية عالية طردية وقوية للغاية بين نسبة العجز الكلى ونسبة العجز النقدى فى الموازنة العامة للدولة حيث بلغ معامل الارتباط بينهما* 0.994 ومن ثم التعرف على محددات أحدهما سوف يساعد فى الإستدلال على الآخر.

17/2/8 يُمكن تفسير نحو 83.9% من التغيرات فى نسبة العجز الكلى بالموازنة العامة للدولة إستناداً على نسبة الفوائد ونسبة حيازة الأصول المالية المحلية والأجنبية، وتستمد هذه النتيجة أهميتها من الأثر الجوهري لكل من الفوائد وصافى حيازة الأصول المالية على عجز الموازنة العامة بنوعيه الكلى والنقدى، ومن ثمّ يمكن تحديد أولويات الحد من عجز الموازنة العامة ، ورسم سياسات الإصلاح بشكل متكامل ورشيد.

18/2/8 يمكن تفسير نحو 96% من التغيرات فى نسبة العجز الكلى بموازنة الجهاز الإدارى إستناداً على نسبة شراء الأصول غير المالية ونسبة الفوائد ونسبة حيازة الأصول المالية المحلية والأجنبية. وتوضح أهمية هذه النتيجة فى الكشف عن محددات العجز بموازنة الجهاز الإدارى وأبرزها الفوائد.

19/2/8 يمكن تفسير نحو 99.9% من التغيرات فى نسبة العجز الكلى بموازنة المحلية من خلال التركيز على نسبة الأجور وتعويضات العاملين ، ونسبة السلع والخدمات، ونسبة الأصول غير المالية، ونسبة الفوائد، ونسبة سداد القروض المحلية والأجنبية.

20/2/8 إمكانية التنبؤ بنحو 99% من التغيرات فى نسبة العجز الكلى بموازنة الهيئات الخدمية من خلال الإعتماد على نسبة الأصول غير المالية ونسبة الأجور وتعويضات العاملين.

21/2/8 أكدت النتائج على تباين المحددات الرئيسية للعجز الكلى وفقاً لنوع الموازنة وشموليتها.

3/8 توصيات البحث

1/3/8 يتعين توجيه مزيد من الإهتمام بشأن نسب العجز الكلى بموازنة الإدارة المحلية وموازنة الهيئات الخدمية نظراً لوجود اختلاف جوهري يستوجب البحث فى مسببات هذا الاختلاف واتخاذ ما يلزم للحد من نسب العجز فى هذه الموازنات.

2/3/8 يتعين التوسع فى الكشف عن محددات نسبة العجز النقدي بموازنة الإدارة المحلية وموازنة الهيئات الخدمية تمهيدا لرسم السياسات التصحيحية للحد من العجز المحقق بهذه الموازنات.

3/3/8 ضرورة البحث فى آليات فعّال وعادلة للحد من المصروفات الحكومية بموازنة الجهاز الإدارى نظراً لأنها تمثل نحو 75% من المصروفات الحكومية بالموازنة العامة للدولة تقريباً من خلال إعادة النظر فى الدعم والمنح والمزايا الإجتماعية، والفوائد، واقساط القروض، وجدوى التعيينات الجديدة فى الجهاز الإدارى ، وجدوى شراء السلع والخدمات والأصول غير المالية.

4/3/8 يتعين اتخاذ التدابير اللازمة بشأن تعظيم الإيرادات الحكومية بموازنة الإدارة المحلية نظراً لتضاعل هذه المساهمة بالموازنة العامة للدولة.

5/3/8 يتعين زيادة الإهتمام بدراسة وتحليل إنتاجية ما ينفق على الأجور والتعويضات والمزايا العينية بموازنتى الإدارة المحلية والجهاز الإدارى بالترتيب حيث تصل نسبة ما يوجه للأجور فيهما معاً نحو 86.3% من إجمالى باب الأجور فى الموازنة العامة للدولة استناداً للبيانات خلال فترة البحث.

6/3/8 دراسة وتقييم جدوى القروض بموازنة الجهاز الإدارى للدولة فى ظل التزايد المستمر لعبء الفوائد بالإضافة إلى تقييم جدوى المشروعات التى تعتمد على القروض المحلية والخارجية حيث تمثل الفوائد بموازنة الجهاز الإدارى نحو 100% من الفوائد بالموازنة العامة للدولة.

7/3/8 ضرورة دراسة مظاهر الدعم والمنح والمزايا الإجتماعية فى موازنة الجهاز الإدارى للدولة بصفة خاصة وإعادة النظر فى توزيع الدعم بما يحقق الأهداف المرجوة منه حيث يصل الدعم الموجه لهذه الموازنة نحو 92.5% من دعم الموازنة العامة للدولة خلال فترة البحث.

8/3/8 تقييم شامل لفعالية وجدوى ما يصرف على الإستثمارات فى موازنتى الجهاز الإدارى للدولة والهيئات الخدمية حيث بلغ حجم الإنفاق الإستثمارى فيهما معاً نحو 88.3% من الإنفاق الإستثمارى بالموازنة العامة للدولة خلال فترة البحث.

9/3/8 تحليل وتقييم وتفسير دوافع ومسببات وجدوى توجيه الصرف على الأوراق المالية المحلية والأجنبية على موازنة الجهاز الإدارى للدولة دون غيرها من الموازنات الفرعية الأخرى التى تتضمنها الموازنة العامة للدولة مثل موازنة الإدارة المحلية وموازنة الهيئات الخدمية.

10/3/8 دراسة وتحليل جدوى توجيه القروض لموازنة الجهاز الإدارى للدولة دون غيرها من الموازنات الأخرى حيث تستفيد موازنة الجهاز الإدارى بنحو 98% من القروض بالموازنة العامة للدولة.

11/3/8 دراسة أسباب انخفاض الحصيلة الضريبية بكل من موازنة الإدارة المحلية وموازنة الهيئات الخدمية حيث أن الحصيلة الضريبية بهما معاً لا تزيد عن 1% من الإستخدامات وفقاً للبيانات خلال فترة البحث.

12/3/8 تقييم برامج المنح الموجهة لموازنة الجهاز الإدارى بالإضافة لفاعلية المنح على مستوى الموازنات الفرعية بالموازنة العامة للدولة.

13/3/8 تحليل أسباب تدنى المتحصلات من الإقراض ومبيعات الأصول المالية وغيرها من الأصول بكل من موازنة الإدارة المحلية وموازنة الهيئات الخدمية حيث بلغت نسبة المتحصلات بهما نحو 0.07% من الإستخدامات فقط وهى نسبة متواضعة للغاية مقارنةً بمتحصلات الباب الرابع فى موازنة الجهاز الإدارى.

14/3/8 إجراء المزيد من الدراسات اللازمة لترشيد عجز الموازنة العامة للدولة بنوعيه الكلى والنقدى نظراً لوجود إرتباط وثيق بينهما.

15/3/8 ضرورة بحث المحددات الرئيسية للعجز الكلى وفقاً لكل موازنة على حدة وإعادة النظر فى هيكله العديد من التقسيمات الإقتصادية بالموازنة العامة للدولة بما يسمح بتوحيد قواعد الصرف على البند فى كافة الموازنات.

16/3/8 التحول من المنهج النوعى إلى منهج البرامج والأداء فى إعداد تقديرات الموازنة العامة للدولة لتفعيل إنتاجية النفقات الحكومية وترشيد العجز الكلى فى هذه الموازنة.

17/3/8 ضرورة التعرف على نطاق ممارسات حرق الإعتمادات المالية المخصصة للوحدات الحكومية من خلال تحليل توقيتات صرف الإعتمادات المالية لا سيما فى نهاية السنة المالية.

4/8 البحوث المستقبلية

فى ضوء نتائج وتوصيات البحث يمكن إجراء المزيد البحث فى المستقبل فى الموضوعات الآتية:

1/4/8 دراسة تحليلية لدور صافى حصيلة الخصخصة فى الحد من عجز الموازنة العامة للدولة.

2/4/8 تقييم أثر التحول من المنهج النوعى فى إعداد الموازنة العامة للدولة إلى منهج البرامج والأداء فى الحد من عجز الموازنة العامة للدولة.

3/4/8 دراسة تحليلية للحدود الآمنة للدين الداخلى والخارجى وأثرها على عجز الموازنة العامة للدولة فى مصر .

4/4/8 تصميم نظم خبيرة للتنبؤ بممارسات حرق الإعتمادات المالية المخصصة لا سيما فى ظل الربط الإلكتروني لجميع الوحدات المحاسبية مع وزارة المالية.

المراجع العربية

إبراهيم، نيفين فرج إبراهيم، (2015)، " أثر عجز الموازنة العامة فى مصر فى الدين الخارجى باستخدام التكامل المشترك و السببية"، بحوث إقتصادية عربية ، العدد 71، ص ص 1-24.

الراشد، وائل الراشد،(1995)، " معالجة العجز فى الموازنة العامة لدولة الكويت "،المجلة العلمية للإقتصاد والتجارة ، مصر، العدد 1، ص ص 67-105

الصعيدى، عماد حسنين سليم، (2015)، "أثر تقلبات أسعار النفط العالمية على عجز الموازنة العامة فى الأردن"، المؤتمر العلمى الأول : منظمات الأعمال - الفرص والتحديات والتطلعات، جامعة البلقاء، الأردن، ص ص 1-35.

اليوسف، يوسف خليفة،(1993)،"عجز الموازنة العامة فى دولة الإمارات العربية المتحدة وطرق علاجه"، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، الكويت، السنة 13، العدد 70، ص ص 75-113.

جبر، المأمون على عبد المطلب،(2017)،"أهمية الإصلاح الضريبي الشامل فى زيادة الحصيلة الضريبية لعلاج العجز المزمن فى الموازنة العامة فى مصر " ، مجلة الحقوق للبحوث القانونية الإقتصادية، مصر ، العدد 1 ، ص ص 559-689.

حسين، وجدى محمود والشرياصى، أسماء فتحى الصديق وشتا، إبراهيم،(2015)،" أثر غسيل الأموال على الموازنة العامة للدولة فى مصر"، المجلة المصرية للدراسات التجارية، مصر، المجلد 39، العدد 1، ص ص 447-470.

حمزة، طيبى وعجيلة، ابن وارث : (2017)، " خيار الإستدانة من أجل تمويل عجز الموازنة العامة ودعم النمو الإقتصادى: دراسة حالة الجزائر "، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، جامعة زيان عاشور بالجلفة، المجلد 10، ص ص 227-237.

راشد، محمد إبراهيم وسمك، نجوى وعبيد، حسن،(2015)، " تقدير حصيلة الزكاة المحتملة فى مصر وآثارها على الموازنة العامة للدولة " ، المجلة المصرية للدراسات التجارية، مصر، المجلد 39، العدد 1، ص ص 305-336.

شعبان، حسام عبد العال عبد العال ، (2017)، " أزمة الدين العام فى مصر والآثار المترتبة عليها" ،
مجلة العلوم القانونية والإقتصادية، جامعة عين شمس، مصر، المجلد 59 ، العدد 2، ص ص
344-253.

صالح، فتح الرحمن حمد، (2008)، "دور صكوك الخدمات فى تمويل عجز الموازنة العامة"، المال
والإقتصاد - بنك فيصل الإسلامى السودانى، السودان، العدد 12 ، ص ص 23-24.

عبد الحميد، خالد عبد الحميد حسانين، (2015)، " السياسات الإقتصادية الفعالة ودورها فى عجز
الموازنة العامة للدولة المصرية:دراسة تحليلية "، المجلة العلمية للإقتصاد والتجارة، مصر، العدد
3 ، ص ص 277-314.

عبد الغنى،صلاح وهيب،(2006)، " عجز الموازنة العامة فى مصر: الأسباب وطرق العلاج خلال
الفترة من 1990/1989 - 2005/2004 "، مجلة البحوث التجارية المعاصرة، كلية التجارة ،
جامعة سوهاج ،مصر،المجلد 20 ، العدد 2، ص ص 221-240.

عبداللطيف، ايمان محمد،(2017)، " أثر الدين المحلى والخارجى على عجز الموازنة العامة المصرية
خلال الفترة من (2000-2013)، مجلة كلية الإقتصاد والعلوم السياسية، المجلد18، العدد 4،
ص ص 29-72.

عبد المجيد، عبد الفتاح عبد الرحمن وعلوان، نادية حسين،(2015)، "عجز الموازنة العامة فى
العراق:الأسباب ،الآثار، سبل العلاج"،المجلة المصرية للدراسات التجارية، مصر ، المجلد 39،
العدد 3، ص ص 457-477.

عشماوى، عشماوى على،(1998)،" عجز الموازنة العامة: الحالة المصرية الأسباب /العلاج" ، مجلة
مصر المعاصرة ، مصر،المجلد 89، العدد 451-452، ص ص 79-122.

على، جمال عبد المحسن بيومى، (2004)، " عجز الموازنة وأثرها على البطالة، المؤتمر السنوى
التاسع - إدارة أزمة البطالة وتشغيل الخريجين، مصر ، المجلد 2، ص ص 864-875.

على، سيد عطيتو محمد،(2013)،" تفعيل موازنة البرامج والمحاسبة عن الأداء لسد عجز الموازنة
العامة للدولة"، نشرة جمعية الضرائب المصرية، مصر، المجلد 23، العدد 92، ص ص 49-
56.

عوده ، حسن، (2012 أ)، " إصلاح القطاع الحكومى معالجة لعجز الموازنة ومحاربة الفساد الإدارى"،
المؤتمر الضريبي الثامن عشر للجمعية المصرية للمالية العامة والضرائب، نحو نظام ضريبي
ملائم لمواجهة التحديات المعاصرة ، المجلد 3، ص ص 1-20.

عوده، حسن، (2012 ب)، " حلول مجانية لمعالجة العجز المزمّن في الموازنة العامة للدولة "، الإقتصاد والمحاسبة، العدد 643، ص ص 16-17.

قابيل، ماجد عبد العظيم حسن، (2017)، "آثار ترشيد الدعم على خفض عجز الموازنة العامة خلال الفترة من 2011-2016"، مجلة الإستقلال، مركز الإستقلال للدراسات الإستراتيجية والإستشارات، مصر ، العدد 7، ص ص 44-71.

لطفى، على لطفى محمود، (2012)، " عجز الموازنة العامة للدولة ومصادر تمويله فى مصر"، مؤتمر الخروج من الأزمة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، ص ص 1-23.

معن، رمضان محمد السيد، (2015)، " طبيعة العلاقة بين عجز الموازنة ومعدل التضخم فى الإقتصاد المصرى ، مجلة التمويل والتجارة، كلية التجارة جامعة طنطا، العدد 1، ص ص 484-507.

هجايرة، ودبلمى، (2015)، " دور الوقف فى دعم الموازنة العامة للدولة"، مجلة الحكمة للدراسات الإسلامية، الجزائر، العدد 25، ص ص 67-87.

يونس، إيهاب محمد، (2016)، "السياسة المالية المثلى لتحقيق التوازن بين التقشف المالى والنمو الإقتصادى: حالة مصر"، المجلة العلمية للإقتصاد والتجارة، مصر، العدد 1، ص ص 345-376.

المراجع الإنجليزية

- A-Amin, H. I., (2015), "The impact of macroeconomic variables on the budget deficit in Malaysia", Master Thesis , pp.1-70.
- Al-Islam, S.M. and Ahsan, A.F.M., (2013), "Does budget deficit affects stock prices in Bangladesh", Independent Business Review, Vol. 6, No. 1, pp. 60-68.
- Barisik, S. and Baris, A.,(2017),"Impact of governance on budget deficit in developing countries",Theoretical and Applied Economics,Vol. XXIV,No. 2 (611), pp.111-130.
- Doran, D. and Florea, N.M., (2017)," Testing macroeconomic impact of the budget deficit in EU member states using linear regression with the fixed effects", Revista Economica, Vol. 69, No.4, pp.99-109.
- Epaphra, M.,(2017),"Analysis of budget deficits and macroeconomic fundamentals : A VAR –VECM approach",Journal of Economics and Management ,Vol.30, No.4 , pp. 20-57.
- Jasevisine, F. and Rudzionyte, E., (2015),"Analysis of budget deficit and its problems in Lithuania", Bulletin of Tara Shevchenko University of Kyiv, Economics, Vol. 9, pp.42-51.
- Keep, M.,(2018), "The budget deficit : a short guide",Breifing paper, No.06167,pp. 1-6.
- Schoettelndreyer, F., (2011), "France, Germany, Greese and the United Kindoms: an analysis and comparison of budget deficits and defense spending", Master of Business Administration, Naval postgraduate School, California, pp. 1-80. <https://scholar.google.com.eg>.
- Sriyana, J., (2011), " The effect of budget deficit shock on government spending: an empirical case in Indonesia", International Journal of Business and Development Studies, Vol. 3, No.1, pp.41-58.